النهج الديمقراطي

العدد : 474

من 15 الى 21 شتنبر 2022

الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

نماذج من تجارب العمل النقابي في بلدان السيرورات الثورية

ضيف العدد : **ادريس عدة**

من السذاجة أن ننتظر تغيرا تلقائيا في أوضاع هذه النقابات دون مساهمة فاعلة ودور رئيسي لقوى اليسار المؤمن بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة.

في مواجهة التحديات السياسية الأساسيةالمطروحة على قوى اليسار المناضل 6

الوضع الاجتماعي بالمغرب والأجوبة المطلوبة 11

استخدام المجالات البحرية: تحديات متجددة للأمن الدولي 13

لا حياة مع اليأس فلنتسلح بتفاؤل الإرادة 16

كلمة العدد

من الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين إلى التقدم في بنائه

مثل الاعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي قرره المؤتمر الوطني الخامس خطوة مفصلية في سيرورة بناء حزب للطبقة العاملة المستقل عن البرجوازية بمختلف فئاتها وشرائحها، خطوة تفتح الطريق أمام تقوية حزب النهج الديمقراطي العمالي بواسطة بلترته وتصليب عوده والذي ستلعب فيه الطبقة العاملة دورا أساسيا من خلال انصهار مناضلي ومناضلات الطبقة العاملة الطليعيين(ات) مع المناضلين(ات) الثوريين (ات) الماركسيين(ات)- اللينينيين(ات)، خطوة تندرج ضمن سيرورة توفير الأداة القادرة على قيادة نضال التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي. إذن يتعلق الأمر بسيرورة يتحول، خلالها وفي نفس الآن، مناضلو ومناضلات النهج الديمقراطي العمالي ومناضلو ومناضلات الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات. وخلال نفس السيرورة سيتطور ويتعمق الخط الفكري والسياسي لحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي ليس معطى مسبق يجب فرضه على الواقع.

فما هي أهم التحديات والمهام الأساسية (وليس كل المهام) المطروحة الآن:

1. التحديات:

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين يتم:

- تحت نيران العدو الذي لن يدخر جهدا لمحاولة اجهاض هذا المشروع العظيم، بالتضييق عليه والقمع لأعضائه وعضواته والحرب الإعلامية لتشويه سمعته. مما يتطلب التصدي للتضييق الذي يطاله وتسليح أعضائه وعضواته بثقافة الصمود والاستعداد للتضحية وتطوير اعلامه.

- في خضم الانخراط في مختلف واجهات الصراع الطبقي :

°**النضالات الشعبية**، وعلى رأسها نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين. إن هذه المسألة ذات أهمية بالغة لأنها الوسيلة الأساسية للارتباط بالطلائع العمالية والكادحة. ويلعب العمل النقابي العمالي دورا أساسيا في انجاز هذه المهمة شريطة أن يفصح مناضلونا ومناضلاتنا عن هويتهم(ن) السياسية ويعرفوا بمشروع الحزب ويدافعوا عنه وسط الطبقة العاملة ويسعوا إلى استقطاب العناصر الطليعية.

- الصراع الأيديولوجي ضد الفكر المخزني ومختلف تعبيرات الفكر البرجوازي: الليبرالي والاجتماعي-الديمقراطي وفكر ما بعد الحداثة وما بعد الماركسية.

- الصراع السياسي المرتكز إلى فهم سديد للتناقضات التي تخترق مجتمعنا وطبيعة النظام القائم والكتلة الطبقية السائدة والذي يحدد استراتيجيتنا والتحليل الملموس للواقع الملموس الذي يحدد تكتيكنا.

2. المهام الاساسية:

إن المهام الأساسية التي يجب التقدم فيها، الآن، هي تقوية الحزب بواسطة بلترته وتصليبه :

1.2.بلترة الحزب:

إن بلترة الحزب تعني تحول البنية الطبقية للحزب من بنية يطغى عليها العنصر البرجوازي الصغير إلى بنية تسود فيها وتقودها الطلائع التي أفرزتها المعارك العمالية والمتشبعة بالماركسية-اللينينية والمثقفون الثوريون الماركسيون-اللينينيون الذين انتحروا طبقيا. إن البلترة هي الانصهار بين الفصيل المتقدم للطبقة العاملة والمثقفين الثوريين الماركسيين-اللينينيين. فهي إذن ليست عملية بسيطة تتمثل في استقطاب أكبر عدد من العمال والعاملات. بل هي عملية معقدة يتم خلالها تحول كل من الطلائع العمالية والمثقفين الماركسيين-اللينينيين. إنها عملية تتطلب استعدادا من طرف المعنيين وتدخلا واعيا ومدروسا من طرف الحزب لتحديد شروطها ومتطلباتها.

2.2. تصليب الحزب:

إن الطبقة العاملة، لكي تنتصر في الصراع المحتدم في المجتمع ضد اعدائها الذين يتوفرون على الدولة كهيئة أركان لهم وعلى أجهزة مختلفة لضمان هيمنتهم، يجب أن تتوفر على هيئة أركانها تقود نضالها هي حزبها المستقل الذي يسعى حزب النهج الديمقراطي العمالي إلى بنائه.

لهذا السبب، لا بد من تصليب حزب النهج الديمقراطي العمالي من خلال استحضار الصراع الضاري حول طبيعة الحزب الذي خاضه لينين والذي أدى إلى انقسام الحزب إلى بلاشفة ومناشفة الذين كانوا يدافعون على تواجد أعضاء في الحزب لا يشتغلون في أحد إطاراته بينما لينين دافع على ضرورة تواجد كل عضو(ة) في أحد الاطارات التنظيمية. كما طور مفهوم المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية ونبذ ورفض التكتلات والتيارات واستعمال سلاح النقد والنقد الذاتي لتقويم الأخطاء والانحرافات وتصحيح الممارسات اللبرالية ومفهوم الحزب كهيئة أركان الطبقة العاملة.

فلنتعبأ جميعا من أجل مواجهة التحديات والتقدم في انجاز مهام بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

السحب : ANTEPRIMA

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

كلمة المكتب السياسي في ندوة " الوضع الاجتماعي المتأزم والاجوبة المطلوبة"

- الرفاق والرفيقات ممثلي القوى الديمقراطية واليسارية الحاضرون/ات معنا.

- للرفيقات /ق مناضلات/لي النهج الديمقراطي العمالي.

باسم المكتب السياسي للنهج الديمقراطي العمالي نحييكم تحية النضال والصمود" ونشكركم على الحضور والمشاركة في هذه الندوة السياسية الهامة والتي اخترنا لها عنوان "الوضع الاجتماعي المتأزم والاجوبة المطلوبة" والتي ننظمها في اطار تخليد الذكرى 52 لتأسيس المنظمة "الى الامام" الماركسية اللينينة الذي يصادف 30 غشت من كل سنة. وهو موضوع له راهنيته وملحاحيته ويتطلب منا كقوى ديمقراطية ويسارية تناوله بالدرس والتحليل لفهمه بعمق وطرح الحلول والبدائل لتجاوزه بما يخدم اهدافنا في التغيير الحقيقي المنشود لتحقيق التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الحقيقي على أنقاض النظام المخزني الاستبدادي ونظام الرأسمالية التبعية السائد ببلانا.

ايتها الرفيقات أيها الرفاق.

كما لا يخفى عليكن/م ان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ببلادنا بلغت مستوى جد خطير وغير مسبوق من التأزم والتردي. وهذا ما تؤكده كل الوقائع والمؤشرات الملموسة وتظهر نتائج هذه الازمة وتداعياتها الكارثية في التردي الخطير للأوضاع المعيشية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية التي أصبح معظمها يعيش في البطالة والهشاشة والفقر – حوالي 22 مليون- وبل حتى

الطبقة المتوسطة ما فتئت اوضاعها " هي الأخرى " تتدهور من جراء الغلاء وخوصصة الخدمات العمومية وتجميد الأجور وغيرها.

وهذا الازمة الخطيرة ليست ظرفية وليست وليدة جائحة كورونا والجفاف وحرب اكرانيا كما تروج لذلك ابواق النظام. بل هي ازمة بنيوية مرتبطة بنظام الرأسمالية التبعية السائد في بلانا والمرتهن في وجوده واستمراره بخدمة مصالح المراكز الرأسمالية الامبريالية وفي مقدمتها الفرنسية والأمريكية.

ولا يجد النظام المخزني كممثل سياسي لمصالح الكتلة الطبقية السائدة من حلول لمعالجة هذه الازمة سوى المزيد من الاستبداد والقمع والتسلط الشيء الذي يزيد من الاحتقان الاجتماعي والحقد الطبقي الشعبي الذي تعبر عنه النضالات والحراكات الشعبية والعمالية واشكال التعبير الجماهيرية المختلفة.

فما العمل إزاء هذا الوضع. وما هي المداخل الأساسية لتغييره. وما هي القوى الأساسية المطروح عليها انجاز هذا التغيير. وكيف يمكن لها ذلك.

ان من بين أولى الخطوات هو تكريس وتطوير الحوار والنقاش بين القوى الديمقراطية واليسارية. وهو ما دئبنا على القيام به والمبادرة اليه. وهو ما سنستمر في النضال من اجل انجاحه لأننا نعتبره مدخلا أساسيا لتجميع وتوحيد جميع القوى والحركات والفعاليات المناهضة للنظام المخزني.

وتأتي هذه الندوة في هذا السياق. نتمنى لها النجاح والخروج بخلاصات تساعدنا في تعزيز وتطوير العلاقات والنضال المشترك من اجل مغرب متحرر وديمقراطي.

النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء يتضامن مع ضحايا الطرد التعسفي وغلاء المعيشة وتردي الأوضاع الإجتماعية

تداول المكتب المحلي بالدار البيضاء الشمالية في الوضعية الاجتماعية المزرية والتي تزداد تدهورا على جميع الأصعدة بالنسبة للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات من فلاحين صغار وباعة متجولين وموظفين صغار من حيث الارتفاع الصاروخي للمواد الأساسية مقرونة مع دخول مدرسي عرفت فيه الأدوات المدرسية زيادة مهولة أثقلت كاهل الأسر وفي ظل خصاص كبير في الحجرات الدراسية والأطقم التربوية.

كما تم التطرق إلى الوضعية الصعبة للطبقة العاملة من حيث الإغلاق الغير خاضع لمدونة الشغل على علاتها كما هو حال مجموعة من المعامل بمختلف الأحياء الصناعية بالمنطقة من بينها عمال جيكوطيكس وسوماتيم بالبرنوصي وخياطة عادل بالحي الحسني وسيكاليم بعين السبع مما يزداد معه عدد الأيدي العاطلة والممارسة لمهن مختلفة منها عرض بضائع بسيطة للبيع في الشوارع والأزقة حيث الملاحقات المخزنية المستمرة والتي تؤدي إلى مصادرة البضاعة كما أن جل الشركات لا تلتزم بما جاءت به مدونة الشغل على علاتها في ظل ضعف موارد مفتشية الشغل وقلة موظفيها.

وبالنسبة للكادحين/ات في الأحياء الشعبية خاصة في مجال الانتقال إلى سكن لائق عوض المعاناة وسط سكن قصديري غير لائق كما هو الحال بالنسبة لدواوير الرحامنة وسيدي مومن القديم بالبرنوصي ودوار بويه بعين السبع حيث أصبح مشروع القضاء على السكن الغير اللائق في خبر كان ومضت سنوات طويلة على ذلك والوضع على ما هو عليه بل زاد استفحالا.

وبعين حلوف والحلايبية بمديونة حيث المعاناة مع المزبلة منذ سنوات طويلة ينتظر السكان فتح السلطات حوارا حول مطالبهم مع لجنتيهما الخاصتين بذلك.

ولم يسلم من تم ترحيله من مواجهة العديد من الصعوبات حيث مازال سكان إقامة إنعام يعانون من عدم التسليم التام لمنازلهم مما يجعلهم عرضة للاعتقال والملاحقة كما مازال بعض من اقتنى شققا في بعض الاقامات يعاني الأمرين مع أصحاب المشروع كما هو الحال مع بساتين بوسكورة. هذا مع انعدام اغلب تلك المشاريع للتجهيزات الضرورية من طرق ونقل ومدارس ودور شباب وملاعب قرب وغيرها.

ولكل تلك الأسباب وغيرها فان المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء الشمالية يؤكد على ما يلي:

- دعوته الطبقة العاملة إلى مزيد من الوحدة والصمود في مواجهة شراسة هجمة الرأسمال والباطرونا بمساندة مكشوفة من الدولة والدفاع عن المكتسبات التي ادى في سبيلها العمال

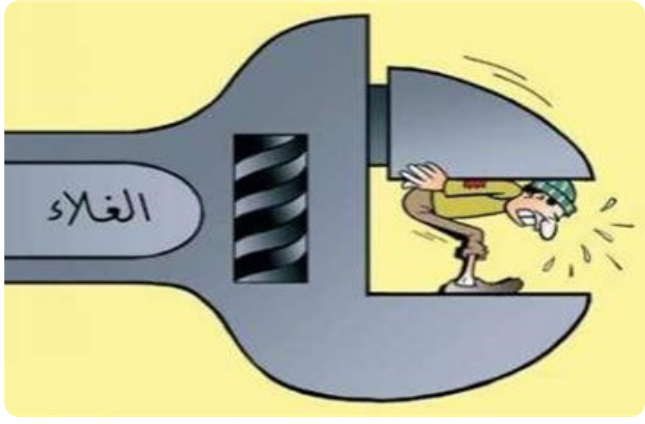

الغالي والنفيس.

- دعوته النقابات الى تحمل مسؤوليتها فيما آل إليه العمل النقابي الذي أصبح بحكم الواقع ممنوعا على الطبقة العاملة ومصير من يفكر بتكوين مكتب نقابي هو السجن أو الطرد، كما تفشى العمل بالعقدة المؤقتة بدل الترسيم في اغلب الشركات مما يجعل معه الانتماء إلى النقابات مستحيلا.

- ضرورة تخصيص مفتشية شغل بإقليم مديونة نظرا لتحمل العمال مشقة التنقل إلى مفتشيات خارج الإقليم، ونظرا للعمل في وضعية لا تلتزم بأي قانون ومن ذلك تشغيل الأطفال القاصرين والنساء ليلا .

- تضامنه مع سكان إقامة إنعام بالمجاطية بإقليم مديونة والمستفيدين في إطار برنامج تكميلي للأسر المركبة من سكان سيدي عثمان والذين استفادت أسرهم بالتشارك.

هؤلاء المواطنين دخلوا منازلهم وهي في طور الانجاز بعد أن طال انتظارهم وبموافقة السلطات حيث لم ينه المنعش العقاري الانجاز الكامل للمشروع. يخوض هؤلاء المواطنون نضالا من اجل تمكينهم من كافة وثائقهم وإكمال إصلاح منازلهم؛ ويطالبون بفتح حوار مع ممثليهم بدل الاعتقالات والقمع كما وقع مؤخرا.

- تضامنه مع أصحاب الشقق السكنية بمشروع "بساتين بوسكورة" وغيرها من المشاريع السكنية الذين يواصلون احتجاجاتهم ضد التأخير الحاصل في تسليم شققهم أو الرفض التام للتسليم من صاحب المشروع.

- تاكيده على ضرورة إيجاد حلول للسكان المشردين بعد تهديم منازلهم بدوار السبيت وكابرييل ومزيريرة ببوسكورة ودوار أولاد سيدي عبو بتيط مليل.

- مطالبته بإطلاق سراح الشابتين ابتسام وآية من ساكنة سيدي مومن واللتين لفقت لهما تهمة اهانة مقرر قضائي في الوقت الذي كانتا فيه تسكنان براكة تنعدم فيها شروط السكن الآدمي.

- مطالبته بتمكين الباعة المتجولين في جميع المناطق من أسواق نموذجية وأسواق قرب مع سومة شهرية تراعي وضعيتهم وتقتصر على مبلغ بسيط من اجل إدارة ما يقتضيه المشروع.

- ضرورة إحداث دار شباب بمقاطعة عين السبع التي تعتبر من المناطق المدينية من عهد الاستعمار الفرنسي للمغرب لكن تنعدم بها دور الشباب والمرافق الحيوية.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

مراكش

محاكمة البيدوفيل الكويتي تتأجل للمرة العشرين!؟

قررت محكمة الاستئناف بمراكش، تأجيل قضية البيدوفيل الكويتي المتهم باغتصاب قاصر عمرها أقل من 15 سنة للمرة 20، وذلك إلى غاية 15 شتنبر الجاري، من أجل استدعاء المتهم عن طريق السفارة الكويتية.

وأجلت المحكمة من جديد ملف القضية بسبب عدم حضور المتهم الذي فر إلى الكويت، مباشرة بعد تمتيعه بالسراح المؤقت شهر فبراير 2020، دون سحب جواز سفره وإغلاق الحدود في وجهه، بعدما ظل رهن الاعتقال الاحتياطي منذ دجنبر 2019.

وكانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش، وجهت رسالة إلى كل من وزير العدل والحريات، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية و الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة، طالبت من خلالها بإحضار المواطن الكويتي الفار من العدالة إثر تورطه في اغتصاب قاصر عمرها يقل عن 18 سنة.

ولوحت الجمعية المنتصب كطرف مدني في القضية، باللجوء إلى الآليات والهيئات الأممية التعاقدية وغير التعاقدية الخاصة بحقوق الطفل وحمايته من الإستغلال الجنسي، أمام ما اعتبرته عدم تجاوب السفارة الكويتية مع مطالب المحكمة بإحضار المتهم واستمرار تقاعس الجهات المسؤولة بالمطالبة بتفعيل الاتفاقية الثنائية بين الدولتين الخاصة بتسليم المجرمين، أو الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن وخاصة البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والذي يبيح عملية التسليم أو المحاكمة، أو تحريك مسطرة المتابعة في حق المواطن الكويتي عن طريق انتربول.

وتعود تفاصيل قضية اغتصاب القاصر، إلى شهر يوليوز 2019، عقب اختفاء فتاة بمدينة مراكش لأيام وظهورها فيما بعد، لتخبر والديها بأنها تعرضت لافتضاض بكارة بالعنف في إحدى الشقق بممر النخيل مقابل 3600 دهم، حيث أوضحت الفتاة أنه المتهم وضعها في صندوق سيارته لتفادي أنظار حراس الأمن الخاص، ليدخلها إلى شقته.

وقدمت عائلة القاصر شكاية إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش، الذي أعطى أوامره بالبحث عن الشخص المتهم واعتقاله، والبت في التهم الموجهة إليه، وذلك بعد محضر بحث تفصيلي قامت به فرقة الأخلاق العامة بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بمراكش، والتي اعتقلت السائح الكويتي ووضعته تحت تدابير الحراسة النظرية يوم 13 دجنبر 2019، وبعدها جرى إخضاعه رهن الاعتقال الاحتياطي إلى غاية يوم 28 يناير 2020، تاريخ تمتيعه بالسراح المؤقت.

بني ملال

نقص في الأساتذة يغضب أسرا ببني ملال

احتج أمس الإثنين أمام مقر عمالة بني ملال، مجموعة من آباء وأولياء وأمهات تلامذة مؤسسة تعليمية جديدة فتحت أبوابها خلال الموسم الدراسي الحالي، مطالبين بربط المؤسسة بشبكة الماء والكهرباء وتوفير الأطر التعليمية الكافية.

واحد من المحتجين، أوضح أن المدرسة المعنية تشكو من غياب شبكتي الماء والكهرباء ومن نقص في الأطر التربوية، مشيرا إلى أنه لا شيء يوحي بأن هناك ظروفا مواتية للتمدرس، على الأقل في الوقت الراهن.

وأبرزت محتجة وهي من ساكنة دوار جغو بجماعة بني ملال الترابية، أن المدرسة الجديدة تتواجد بمنطقة بعيدة عن التجمعات السكنية، ما قد يشكل خطرا على مرتفقيها، وخاصة الفتيات، معبرة عن تخوفها من أن يتأخر مشكل النقص الحاصل في الأساتذة.

وأبرزت المتحدثة ذاتها أن هذه المدرسة التي فتحت أبوابها لفائدة تلامذة دوار جغو لا تتوفر سوى على أستاذين خاصين بالمستوى الثاني والثالث، فيما مازالت باقي المستويات تنتظر عملية إعادة الانتشار بالجماعة الترابية.

من جهتها، دعت دعت مواطنة وهي من الساكنة، الجهات المسؤولة عن القطاع إلى الإسراع في ربط المؤسسة بشكل مستعجل بالماء والكهرباء، وتوفير مناخ التمدرس، مشيرة الى أن أغلب سكان دوار جغو ينتمون الى الفئات الهشة، ومن الصعب عليهم تسجيل أبنائهم بمؤسسات القطاع الخاص.

وأوضح المحتجون، أنهم قطعوا حوالي أربعة كيلومترات مشيا على الأقدام في مسيرة نحو المديرية الإقليمية للتعليم، قبل أن يتوجهوا في غياب مخاطب إلى أمام مقر عمالة الإقليم، للاحتجاج على الأوضاع التي تعيشها المدرسة الجديدة.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تطالب بإطلاق سراح رضا بن عثمان وإسقاط المحاكمة في حقه

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من خلال فرعها في الرباط، بإطلاق سراح رضا بن عثمان، عضو فرعها بالرباط، وإسقاط المحاكمة في حقه.

وجاء في بلاغ صادر عن فرع الجمعية في الرباط، أن رضا بن عثمان، يتابع في حالة اعتقال منذ يوم الجمعة 9 شتنبر الجاري، بتهمة إهانة موظفين عموميين وهيئات منظمة ونشر أقوال شخص دون موافقته، وهي التهم التي تنص عليها الفصول 263 و265 و447/2 من القانون الجنائي.

كما يتابع رضا بن عثمان طبقا للفصل 4 من مرسوم 23/3 الخاص بحالة الطوارئ، التي فرضتها السلطات المغربية زمن جائحة كورونا ومازال العمل ساريا بها رغم مناداة العديد من الفعاليات الحقوقية بوقفها.

وحسب بلاغ الجمعية، فإن رضا بن عثمان، ناشط حقوقي وسياسي، ومعتقل رأي سابق، وقد تم اعتقاله بعد استنطاقه يوم الجمعة 9 غشت الماضي من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء ليتم إحالته بعد ذلك على وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالرباط يوم السبت 10 غشت 2022، الذي قرر متابعته في حالة اعتقال.

وطبقا لنفس المصدر فقد قدم دفاع رضا بن عثمان طلب السراح المؤقت في جلسة الاثنين 12 شتنبر 2022. وقررت المحكمة تأجيل المحاكمة حتى يوم الثلاثاء 22 شتنبر الجاري.

وقال بلاغ الجمعية إن رضا بن عثمان دخل في إضراب عن الطعام منذ يوم الجمعة 9 شتنبر.

وأكد نفس البلاغ على أن رضا بن عثمان يعبر عن أرائه ومواقفه وانتقاداته عبر وسائل التواصل الاجتماعي في عدة ملفات اجتماعية وسياسية وحقوقية بشكل حضاري.

تأجيل محاكمة الناشطة سعيدة العلمي إلى 14 شتنبر

قررت محكمة الاستئناف بمدينة الدار البيضاء، اليوم الإثنين، تأجيل جلسة محاكمة الناشطة والمدونة سعيدة العلمي إلى غاية 14 شتنبر الجاري.

وانطلقت جلسات استئناف الحكم الابتدائي في حق المدونة سعيدة العلمي في 13 يوليوز الماضي، وسط احتجاج نشطاء وحقوقيين ومطالب بإطلاق سراحها.

وأدانت المحكمة الابتدائية بمدينة الدار البيضاء، في أبريل الماضي، الناشطة والمدونة سعيدة العلمي بالحبس سنتين نافذتين، و5000 درهم غرامة.

وتوبعت العلمي بتهم إهانة هيئة نظمها القانون وإهانة موظفين عموميين بمناسبة قيامهم بمهامهم بأقوال مست بالاحترام الواجب لسلطتهم وتحقير مقررات قضائية وبث وتوزيع ادعاءات ووقائع كاذبة لأشخاص قصد التشهير بهم.

وتأتي محاكمة العلمي، وسط استمرار المطالب الحقوقية بإطلاق سراح كل معتقلي الرأي، والمعتقلين السياسيين والصحفيين، ومع استنكار لتنامي التضييق على حرية التعبير.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تدعو القضاء المغربي إلى تحمل مسؤولياته وفتح تحقيق مع المجرمين الصهاينة

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، اجتماعا حضوريا، يوم الأحد 11 شتنبر 2022، حيث تدارست المستجدات ذات الصلة بمجال اشتغالها

ومشروع برنامج العمل للفترة القادمة.

وخيمت على الاجتماع تداعيات جرائم مكتب الاتصال للكيان الصهيوني بالرباط والمتمثلة، على الخصوص، في الاستغلال الجنسي لعاملات مغربيات في المكتب المذكور وفضيحة صمت الدولة المغربية ومؤسساتها، وخاصة وزارة الخارجية والنيابة العامة، بل عدم مناقشة الحكومة الموضوع أصلا كما أقر بذلك الناطق الرسمي باسمها رغم الغضب الشعبي الكبير والعار الذي لحق بلدنا وشعبنا.

وتزامن الاجتماع مع تسارع مدهش وخطير لخطوات التعاون مع الكيان الصهيوني، ورهن سيادة وطننا للكيان المجرم، وعلى رأسها التعاون العسكري، حيث سيشارك وفد عن الجيش المغربي يترأسه المفتش العام للقوات المسلحة الملكية في مؤتمر عسكري في تل أبيب. هذا، ناهيك عن العديد من الأنشطة التطبيعية الأخرى، مثل تنظيم جولة ببلادنا لفرقة مسرحية من يافا لعرض منتوجها المدسوس بالسم الصهيوني على المغاربة؛ وغيره من أشكال التعاون الرياضي والاقتصادي والتجاري، لدرجة فرض على الجبهة القيام برصده في نشرة دورية خاصة نظرا لغزارته.

وقد أصبح بلدنا العزيز أمام هذه الحمى، حمى التنسيق والتعاون والتحالف مع العدو الصهيوني، في وضع أقرب إلى السعي لحماية من طرف هذا الكيان العنصري المجرم والورم السرطاني الخبيث الذي زرعته الإمبريالية الغربية زرعا في منطقتنا.

أما على مستوى فلسطين، فيستمر الكيان في نفس السياسات الإجرامية المعروفة مع تصعيدها، بمواصلة الاستيطان واقتحام الأقصى والاعتقالات اليومية والإعدامات الميدانية والتنكيل بالأسرى والتطهير العرقي...

في المقابل، يواجه الشعب الفلسطيني بندية وجسارة وكفاحية قل نظيرها هذه الغطرسة الاستعمارية، مدعوما بأنصاره عبر العالم.

وفي هذا الإطار تقوم حركة "البي. دي.آس" الدولية بمبادرة هامة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة من أجل دعوتها لاتخاذ قرار يعتبر الكيان الصهيوني كيانا قائما على الأبارتهايد بدءا بالتحقيق القضائي في هذا الموضوع وترتيب ما يلزم من عقوبات عليه.

ارتباطا بما سبق، فإن السكرتارية الوطنية للجبهة، تعلن ما يلي:

1. تشيد بنجاح الوقفة الاحتجاجية التي شاركت فيها الجبهة إلى جانب القوى المناصرة للشعب الفلسطيني والمناهضة للتطبيع، تنديدا بجرائم مكتب الاتصال وتحيي كل المشاركين والمشاركات فيها.

2. تدعو القضاء المغربي إلى تحمل مسؤولياته وفتح تحقيق مع المجرمين الصهاينة بمكتب الاتصال بالرباط.

3. تدعو، مرة أخرى، إلى إغلاق مكتب الاتصال بالرباط ونظيره في تل أبيب وتؤكد عزمها مواصلة العمل مع شعبنا حتى إسقاط اتفاقيات التطبيع جملة وتفصيلا وفرض قانون يجرمه.

4. تخبر أنها بصدد إعداد برنامج شامل للمبادرات النضالية والتنظيمية سيتم عرضه للرأي العام خلال ندوة صحفية.

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تدعو للمشاركة والمساهمة في إنجاح معركة الدخول الاجتماعي

إلى كل المعطلين والمعطلات بربوع هذا الوطن الجريح.

إلى كل الإطارات التقدمية والديمقراطية المناضلة ضد السياسات والمخططات الطبقية للنظام اللاوطني اللاديمقراطي اللاشعبي.

إلى كل المدافعين عن القضايا العادلة والمشروعة (التشغيل، التعليم ، الصحة ....).

إلى قدماء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، كل المتعاطفين /ت مع نضالات إطارنا.

إلى عائلات الشهداء والمعتقلين السياسين.

إلى عموم الجماهير الشعبية المكتوية بنيران السياسات اللاشعبية، الارتفاعات الصاروخية في الأسعار (الكازوال، المواد الأساسية، الكتب المدرسية التي لم تسلم بدورها من هذه الزيادات وبنسب غير مسبوقة...) ليتواصل ضرب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات في ظل وضع إجتماعي متأزم تستفيد من طغمة حاكمة ولوبيات رأس المال وفي ظل القمع الشرس في حق كل الأصوات الحرة الرافضة لهذه السياسات الطبقية.

ندعوكم جميعا للمشاركة والمساهمة في إنجاح معركة الدخول الاجتماعي التي تعتزم الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تجسيدها استمرارية لجل المعارك النضالية المتميزة وتنفيذا لخلاصات أخر مجلس وطني عادي عقد بمدينة الناظور، وذلك عبر العديد من الاشكال والخطوات النضالية التي ستطرح على مستوى الفروع والتنسيقيات الإقليمية والجهوية مابين ال 15 و30 من شتنبر الجاري تحت شعار: "نضال مستمر ومتواصل ضد القمع وغلاء الأسعار ومن أجل الحق في الشغل والتنظيم"

عاشت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب إطارا صامدا ومناضلا

الحرية لرفاقنا المعتقلين السياسيين وعبره كافة المعتقلين السياسيين.

عصابات فوق القانون أمام حياد سلبي للسلطة !

عبدالصادق بنعزوزي

عرفت منطقة سوس منذ مدة هجومات خطيرة واعتداءات إجرامية لمافيا الرعي الريعي الجائر بأقاليم تيزنيت وشتوكة آيت باها وتارودانت ، لكنها عرفت تطورات سريعة وخطيرة في الأيام الأخيرة خصوصا بمنطقة تافراوت المولود دائرة أنزي إقليم تيزنيت ، مجموعة من الفيديوهات المباشرة والحية من عين المكان تظهر بشاعة الأعمال الاجرامية المرتكبة في حق سكان عزل أغلبهم من النساء والأطفال و المسنين . جحافل من الإبل والماعز أتت على الاخضر واليابس ، بما فيها شجر أركان و اللوز والزيتون ، ليتعدى ذلك إلى الاعتداء على ممتلكات الساكنة داخل دواويرهم والاستيلاء على منابع الماء الصالح للشرب لشرب المئات من الإبل و الماعز ، هذه المادة

الحيوية القليلة و النادرة أصلا جراء الجفاف الذي تعرفه المنطقة منذ سنوات . إن ما عاشته منطقة تافراوت المولود من أحداث خلال الأيام الأخيرة يخيل لنا و كأننا نعيش حرب العصابات ، ولا ينقص سوى الأسلحة الحية ، أبطالها أشخاص ملثمون يستعينون بدراجات نارية وبسيارات لوندروفير الرمادية ، يزرعون الرعب و الإرهاب في حق كل من سولت له نفسه الدفاع عن أرضه و عرضه ، بل وصل الإرهاب أوجه عندما وقع إجهاض لسيدة شابة نتيجة تخويفها من طرف هؤلاء الذين اقتحموا منزلها للبحث عن أشخاص دافعوا عن أراضيهم بمحاولة منعهم من الرعي في املاكهم الخاصة و في محيط دوارهم ! هل هناك بشاعة أبشع من هذه ؟!؟ أمس الأحد جاء العشرات من أهالي تافراوت المولود في مختلف المدن و نظموا وقفة احتجاجية سلمية ضد الأوضاع الخطيرة في منطقتهم وكان لمافيا الرعي الريعي رأي آخر و تم تكسير وتحطيم زجاج سياراتهم ... أول أمس قام صحفي بأكادير بتغطية صحفية هناك و تعرضت له العصابة في منتصف الطريق أثناء عودته إلى أكادير ، و كانت الأمور ستتجه إلى ما لا تحمد عقباها ... الساكنة تعيش الإرهاب التام و لا يمكن لها التحرك في المنطقة بكل حرية ، هناك خوف و ترقب دائمين ... كل هذا في غياب شبه تام للسلطات محليا وإقليميا أو في موقف مايسمى بالحياد السلبي ... أما عن ممثلي الساكنة فحدث ولا حرج ! فبعد أن دبجوا ل " بيان" أعلنوا فيه امتعاضهم وإدانتهم لهجومات مافيا الرعي الريعي و عبروا عن تضامنهم مع رئيسهم ونائبه ، مباشرة بعد ذلك أخلوا المكان للعصابة وأطلقوا سيقانهم نحو عاصمة سوس قصد ملاقاة واحتضان عزيزهم زعيم أغاغاس أغاغاس ، مبدع ومنفذ القانون المشؤوم 113-13 و التحفيظ الجماعي الذي حول جل املاك الساكنة إلى ملك غابوي ... فبالرغم من كثرة الشكايات الموجهة للسلطات والفيديوهات المنتشرة هنا وهناك والتي توثق للاعتداءات و بالرغم من غزارة المقالات في الجرائد المكتوبة والالكترونية التي تتحدث عن الموضوع ، زيادة على الوقفات الاحتجاجية والنداءات و البيانات التي أصدرتها تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة الوطنية وفرع إقليم تيزنيت ونداءات الحقوقيين ، فمازالت هذه السلطات لم تتحرك بشكل جدي لوضع حد لهاته المأساة وإيجاد حل دائم لها ...

على المسؤولين إقليميا تحمل مسؤولياتهم فيما يحدث وليتحملوا مسؤولية ما ستؤول إليها الأوضاع هناك ...

بيان المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بجهة الدار البيضاء سطات

عقد المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بجهة الدار البيضاء سطات اجتماعا عن بعد يوم الجمعة 9 شتنبر 2022، تناول مستجدات الدخول المدرسي والاستعداد للمؤتمر الوطني 12 للجامعة، وبعد نقاش مستفيض سجل المكتب الجهوي ما يلي :

- سوء تدبير الموارد البشرية داخل الجهة في الأسلاك التعليمية الثلاث (خصاص مهول في مديريات وفائض بمديريات أخرى)؛
- استمرار الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية (أكثر من 40 تلميذ)، في تجاوز صارخ لمضمون للمراسلة الوزارية -22 301 في شأن إعداد الخريطة التربوية.
- عدم تفعيل اللجن الإقليمية مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية بعدة مديريات (الجديدة نموذجا) في خرق سافر للمذكرة الوزارية رقم 17/103 بتاريخ 4 اكتوبر 2017.
- استمرار التمييز ضد الأساتذة الجدد المفروض عليهم التعاقد فوج 2022، وتوصل عدد مهم منهم بتكليفات بدل تعيينات إسوة بزملائهم فوج 2016؛
- السطو على تعينات أطر الدعم المفروض عليهم التعاقد بالمؤسسات التعليمية وتكليفهم بمهام غير مهامهم داخل المديريات الإقليمية (الحي الحسني، ومولاي رشيد نموذجا)؛

وتأسيسا على ما سبق، فإن المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي يعلن ما يلي :

- وقوفه اللامشروط مع كل الفئات التعليمية المناضلة (الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، ضحايا تجميد الترقيات، المقصيين من خارج السلم، أساتذة الزنزانة 10، ضحايا النظامين، حاملي الشهادات، المبرزين، المساعدين التقنيين والإداريين، دكاترة التربية الوطنية، ...)
- مطالبته وزارة التربية الوطنية بالاستجابة الفورية لمطالب الشغيلة التعليمية وفي مقدمتها إدماج المفروض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية، والاسراع بإخراج نظام أساسي منصف ومحفز يستجيب لتطلعات نساء ورجال التعليم؛
- دعوته الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء سطات الى ضرورة إصدار مذكرة جهوية لتدبير الفائض والخصاص من الموارد البشرية، قصد تجاوز الاكتظاظ الذي تعرفه الأسلاك التعليمية الثلاث بعدة مديريات، وتصحيح وضعية أطر الدعم المعينين بالمديريات الإقليمية واستصدار تعيينات لجميع الاساتذة المفروض عليهم التعاقد بجميع المديريات الإقليمية دون تمييز؛
- مطالبته الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالتدخل العاجل لتجاوز الاختلالات التي يعرفها تدبير الموارد البشرية بالمديرية الإقليمية المحمدية؛
- رفضه القاطع للاستفسارات والاقتطاعات من الأجور التي تلحق الشغيلة التعليمية وبالخصوص الأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد بسبب الإضراب؛ هذه الإجراءات التي تعد خرقا صارخا للدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، وتضييقا فاضحا على الحريات النقابية.
- تنديده بالمتابعات والمحاكمات الصورية ضد 70 أستاذة وأستاذا من المفروض عليهم التعاقد، واستنكاره الأحكام الجائرة الصادرة في حقهم ومطالبته بإسقاطها وبرفع المتابعات ضدهم وبإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي بالمغرب.
- إدانته التهجم المقصود لمدير ثانوية ابن عربي التأهيلية على الجامعة في شخص أحد مناضليها ودعوته المديرية الإقليمية بعين الشق إلى انصاف الأستاذ المتضرر، كما يحتفظ المكتب الجهوي بحقه في الرد النضالي الملائم.
- مناشدته مناضلي ومناضلات الجامعة بالجهة الى الانخراط التام والتعبئة الشاملة، للمساهمة في نجاح المؤتمر 12 المزمع عقده يومي 1 و2 أكتوبر المقبل ببوزنيقة.
- دعوته نساء ورجال التعليم إلى الالتفاف حول الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي الإطار النقابي الصامد والمكافح، صونا للكرامة ودفاعا عن المدرسة والوظيفة العموميتين.

عاشت الجامعة الوطنية التعليم التوجه الديمقراطي كفاحية مستقلة.

عاشت الشغيلة التعليمية مناضلة وموحدة.

في مواجهة التحديات السياسية الأساسية المطروحة على قوى اليسار المناضل

إ.ح

يعرف العالم في العقود الثلاث الأخيرة تحولات كبيرة أهمها:

- الهيمنة المطلقة لنمط وعلاقات الإنتاج الرأسمالية على العالم في إطار ما سمي ب"العولمة الرأسمالية"خصوصا بعد تفكك منظومة الدول الاشتراكية في روسيا وأوروبا الشرقية وغيرها في تسعينات القرن الماضي وفرض واحدية القطبية تحت الهيمنة المطلقة للو.م.أ وتوابعها في غرب أوروبا إضافة لدور الكيان الصهيويي وقد روج لهذه الهيمنة تحت شعار إيديولوجي خادع "نهاية التاريخ".

- بروز التناقضات الاقتصادية والجيوستراتيجية في العقدين الأخيرين بين الهيمنة الأمريكية وتوابعها من جهة

وبين "الدول الصاعدة"أي الدول التي استطاعت في العشرين سنة الأخيرة تحقيق ما يلي:

1) تحسين كبير لمستوى نمو اقتصادها وموقعها في قسمة العمل الدولية

2) استعادة قوتها السياسية والعسكرية

3) استغلال مواردها من المواد الأولية والطاقية والغذائية في التنمية المتمحورة نحو الذات والعمل على تحسين الوضعية الاقتصادية العامة في قسمة العمل الدولية والتحول نحو الإنتاج ذي فائض القيمة المرتفع (التكنولوجيا العالية التطور)،وفي مقدمتها الصين وروسيا اللتان بإمكانهما نظرا لقوتهما الاقتصادية والعسكرية على قيادة مواجهة الغطرسة الامبريالية الأمريكية على السياسة النقدية (الدولار)وعلى فرض قرارات الناتو وأجندته على العالم،والتحكم المطلق في توجيه القانون الدولي لمصلتها الأحادية.

من جهة أخرى بدأت بوادر التمرد الرسمي والشعبي على تبعية العديد من الدول الأفريقية للهيمنة المالية للبنك المركزي الفرنسي على عملات هذه الدول وعلى كذلك التدخلات والقلاقل العسكرية و السياسية للنظام الفرنسي للتحكم في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية ،ونفس الشيء بالنسبة لدول الكومنولث.

لقد أدت الحرب في أوكرانيا منذ السنة الماضية و التحرشات الإمبريالية لفك تايوان عن وحدة الصين هذه السنة إلى إبراز هذه التناقضات إلى السطح و أعطتها طفرة نوعية في الصراع ستؤدي لا محالة إلى بناء عالم ذو ملامح سياسية واقتصادية جديدة كليا، وفي مقدمتها انهاء عالم القطبية الواحدية و فسح المجال لعالم وتناقضات جديدة كليا .لقد وضعت الحرب في أوكرانيا بلدان العالم أمام تحديات جديدة منها :

- ليس هناك بلد مكتفي بذاته في كل شيء وبالتالي فالطابع العالمي للاقتصاد جعل اقتصادات الدول القوية في تبعية متبادلة فيما بينها(من يتوفر على الطاقة تنقصه بعض أنواع التكنولوجيا ،ومن يتوفر على التقدم الصناعي والتكنولوجي تنقصه مصادر الطاقة أو تنقصه صناعة أجزاء من التكنولوجيا الدقيقة أو تنقصه مصادر الغذاء...) هذا بالنسبة للقوى الاقتصادية الكبرى أما بالنسبة للبدان المتخلفة التابعة فهي تكتفي بما يتبقى من إنتاج منخفض القيمة في إطار التبعية وتعيش مفارقة التبعية الغذائية رغم بنياتها الاقتصادية "الفلاحية".

- أما من الناحية الاجتماعية لقد عانت أغلب ساكنة العالم من الوضع الصحي المتدهور في عصر كوفيد ومن "السجن الجماعي للشعوب"،الذي استغلته الشركات العالمية وفي مقدمتها شركات الدواء في الاغتناء مفضلة الأرباح عن الأرواح .كما عانى أغلب سكان الأرض من تزايد التضخم والغلاء والفوارق الطبقية وارتفاع نسبة الفقر والهشاشة والبطالة والتدهور المتصاعد لمستوى المعيشة إضافة إلى ارتفاع منسوب الهجرة.

- فما هي التحديات التي تطرح اليوم على بلدان العالم ونضالات الشعوب واليسار المناضل؟

- التحدي الأول ،القضاء على الواحدية القطبية المهيمنة على العالم :إن السيرورة الموضوعية للتطور الاقتصادي العالمي وتناقضاته ستدفع لا محالة من أجل إنهاء الواحدية القطبية بالسياسة أو بالشكل العنيف للسياسة (الحرب) وعلى كل القوى التقدمية والديمقراطية الدفع بهذا التناقض الرئيسي إلى مداه الأقصى وهو إنهاء هيمنة الامبريالية الامريكية والناتو على العالم ،إن ذلك سيفتح لا محالة بابا واسعا لانتفاضة الشعوب ولثورتها على الامبرياليات الغربية ولبلورة مسارات سياسية واقتصادية نابعة من الإرادة الشعبية.

- التحدي الثاني ،فك التبعية : إن النضال من أجل القضاء على التبعية نضال تحرري مستمر و هو من صميم المهام الثورية من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية فالتبعية الطاقية والغذائية والتكنولوجية وغيرها هي فرع من التبعية السياسية وتشكل خطرا على الأوطان وتجعلها غير قادرة على بناء اقتصاد وطني مندمج في إطار علاقات تبادل متكافئ ،كما أن تنامي جماهيرية قوى اليسار الثوري وبرامجه في بعض المواقع (أمريكا اللاتينية) يعيد الأمل لاسترجاع الثقة في المشروع الاشتراكي كبديل للرأسمالية.

- التحدي الثالث ،التغيير الديمقراطي الشعبي :هذا التغيير مطروح على القوى الطبقية الأساسية في المجتمع التي هي على مسافة تناقض مع السياسات التبعية للاقتصاد المخزني وهي (الطبقة العاملة وعموم المأجورين - جماهير الكادحين من الفلاحين الفقراء والمتوسطين - الطبقة المتوسطة بمختلف شرائحها - شرائح من البورجوازية الغير مهيمنة والمتضررة من الفساد والاستبداد ...)إن هذه الطبقات الاجتماعية تجد تعبيرها السياسي في قوى اليسار المناضل ضد البنيات المخزنية وفي بعض القوى الحية المدنية و السياسية المستقلة عن النظام المخزني لكن لهذه القوى معضلاتها الفكرية والسياسية والتنظيمية و منها :

- إدراك أهمية الانخراط المنظم للشعب في عملية التغيير حيث نلاحظ انفصال مفارقا من هذه القيادات عن القاعدة الاجتماعية التي تمثلها سياسيا مما يضعف من جماهيريتها.

- سيادة الثقافة اللاتنظيمية الميتافيزيقية في وعي العديد من الشرائح الاجتماعية الوهم بإمكانية التغيير بدون ضرورات التنظيم النقابي والحزب السياسي الممثل للعمال والكادحين وهي ثقافة (مهما كانت أسبابها و مبرراتها) تشكل عائقا أمام التقدم في تحقيق المكتسبات وإحداث التغيير المنشود (من لا تنظيم له لا قوة له) وكما هو معلوم في كل أدبيات التغيير أن هتين الأداتين حاسمتين في كل تغيير متى تم تحقيق استقلاليتهما التامة عن المخزن.

- ضعف القدرة على الدفع إلى الأعلى بأشكال العمل الوحدوي للتغيير والتي تتطلب قيادات تتحلى بشجاعة سياسية لمواجهة سياسات النظام اللاشعبية والعمل على إسقاطها والتطلع إلى بناء نظام ديمقراطي شعبي.

- التحدي الرابع ،تحدي بناء الدولة العلمانية :وإنهاء استغلال الدولة للدين في تكريس الاستبداد والاستسلام ، والتمييز ،وفرض الانصياع للصهينة و التطبيع.

- التحدي الخامس،القطيعة مع الصهيونية وسياساتها : والوعي بخلفياتها التدميرية للنسيج الفكري والثقافي والمجتمعي ومفاصل الدولة واختبائها وراء قناع "اليهود المغاربة" و"الجذور التاريخية" وغيرها من الأساطير الدعائية الخادعة .مما يتطلب استعادة الوعي الجمعي والفصل بين أعداء الصهيونية والعاملين في خدمتها لصهينة المجتمع المغربي(وفيهم اليهود والمسلمون وملل "الحداثيين" التائهين) والتسلل إلى مفاصله الاقتصادية والسياسية والاستخباراتية والأمنية والعسكرية واغراء واستقطاب النخب الضائعة والمتسولة مما يهدد هوية المغاربة ومشروعهم التحرري.

- التحدي السادس ،الوحدة النضالية للقوى الثورية والتقدمية والديمقراطية في العالم العربي و البلدان المغاربية :لقد صنع التاريخ الوحدة الموضوعية الشعوب العربية والمغاربية خلال تاريخها القريب (القرن 20) من خلال ملاحم في النضال التحرري ومن التعاون والتنسيق بين حركات التحرر المغاربية ،واستطاعت أن تطرد الكولونيالية التقليدية بمستويات مختلفة ،لكن للامبريالية أحابيلها في استرجاع علاقات التبعية وتعميقها مستغلة ثغرات المشاريع التحررية القصيرة النفس، وتعميق الهوة بين دول و شعوب المنطقة مما يتطلب على النقيض الدفع بالتنسيق والتحالف بين الثورية والقوى التقدمية والديمقراطية إلى مستويات أعلى من العمل الوحدوي لمواجهة المشاريع الامبريالية و الصهيونية و الرجعية بالمنطقة

نماذج من تجارب العمل النقابي في بلدان السيرورات الثورية

حملت السيرورات الثورية في المنطقة العربية والبلدان المغاربية، رياحا قوية هزت رؤوس رموز الاستبداد والفساد. لكنها حملت معها أسئلة واقع الحراكات الشعبية وطبيعة العلاقات التي تربط التنظيمات النقابية بالنضال الديمقراطي العام ومحدودية الفعل النقابي...

نبحث ملف هذا العدد على تلك الأسئلة،بدءا بتجارب العمل النقابي في تونس التي أسقطت بنعلي،ولم تزل تحاول تغيير الوضع الى الأحسن رغم الارتدادات.كما نفتح النقاش في تجربة العمل النقابي في السودان التي تبني ثورتها وقيادتها في الميدان في مواجهة قوية ضد أكثر من مؤامرة من الداخل ومن خارج السودان.ثم نسائل تجربة العمل النقابي في المغرب باعتبارها مثقلة بموانع التقدم على اختلاف أسبابها وأنواعها.

تجربة الحركة النقابية في السودان

الحسين لهناوي

نشأت الحركة النقابية السودانية قبل استقلال البلد، حيث تم إنشاء الأندية العمالية خلال فترة الاستعمار البريطاني منذ 1934، وخلال سنة 1948، اضطر الاستعمار إلى وضع القانون النقابي للعمال و العمل، خلال هذه الفترة، استطاعت الحركة النقابية كسب شرعيتها بفضل نضالاتها. في سنة 1949، ستنظم أول مؤتمر عمالي واستطاعت ان تفرض على الحكومة إجازتها في الدستور. هذا المسلسل النضالي، سيتوج، سنة 1950 بقيام الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، وتم تشكيل مكتب تنفيذي يضم 25 عضو. منذ نشأتها الاولى، انحازت الحركة النقابية في السودان إلى النضال والكفاح ضد الاستعمار، ولقد بوأها هذا الانحياز الواضح و ممارساتها النضالية، احترام المجتمع، حيث ساهمت بدور تاريخي فعال في خروج الاستعمار و تحرر الوطن. حاليا، يعد عدد العاملات والعمال المنخرطين في النقابات أزيد من مليون ونصف، موزعين على مختلف النقابات القطاعية التي يبلغ عددها حوالي 670 نقابة عمالية، فضلا عن نقابات المهنيين و الموظفين و المعلمين.

خلال انتفاضة مارس/ ابريل 1985، ضد النظام العسكري الديكتاتوري لجعفر النميري، حاول هذا الأخير استمالة وتدجين بعض القيادات من خلال إطلاقه لمفهوم سياسي شعبوي " شركاء لا أجراء " وهو ما أدى، بالفعل، إلى إحجام بعض النقابات عن المشاركة في هذه الثورة الشعبية العارمة، بسبب تواطؤ عدة قيادات نقابية، لكن بعد الانقسام الذي عرفه الحزب الشيوعي السوداني، عرفت الحركة النقابية فرزا واضحا نتج عنه تصدر الحركة النقابية المناضلة، التي شكلت رأس الرمح في قيادة الانتفاضة التي أدت إلى إسقاط النظام الديكتاتوري.

من المعروف أن الحركة النقابية في السودان، كانت لها ادوار ريادية في لم شمل القوى السياسية الوطنية و ساهمت، في صنع عدة قرارات مصيرية لمصلحة الطبقة العاملة وللشعب السوداني بشكل عام. هذه الأدوار النضالية على المستوى الوطني مكنتها من احتلال مكانة مرموقة، إن على الصعيد العالمي أو على الصعيدين القاري و القطري، حيث لها تمثيلية في قمة منظمة العمل الدولية و كذلك اتحاد النقابي الافريقي.

تجدر الإشارة إلى أن الحركة النقابية السودانية تتمتع باستقلالية قرارها، بفضل استقلالها المالي عن الدولة والنظام. فخلال سنة 1988 ، انشات بنك العمال، و هو مصرف يعد من أهم المؤسسات الاقتصادية الذي يدر عليها عائدا ماليا هاما بالإضافة إلى اشتراكات المنخرطات والمنخرطين والتبرعات. كما احدثت، بعد ذلك، شركة للتمويلات الصغرى بهدف دعم العاملات و العمال في تمليك مختلف وسائل الإنتاج و الاستجابة لمتطلبات العيش لهم و لعائلاتهم.

تعد الحركة النقابية السودانية من أقوى النقابات على صعيد الشرق الأوسط و إفريقيا، بحكم تواجدها في مناخ سياسي متقلب غلبت عليه الانقلابات العسكرية وتوالي الأنظمة الشمولية، لذلك، قام النظام حسن البشير، خلال العقود الثلاث التي سيطر فيها على السلطة، اثر الانقلاب العسكري، على الحكومة المنتخبة، باستمالة بعض القيادات النقابية و الاتحادات المهنية المتواطئة، حيث أقدم على عملية اعتقال العديد من القيادات النقابية الرافضة لمساوماته، من جهة، و من جهة ثانية قام بتشريد آلاف العاملات و العمال، مع إلغاء قانون النقابات لسنة 1977، وضل تسيير النقابات

يتم عن طريق التعيين بدل الانتخابات الحرة و الديمقراطية للقواعد النقابية. سيستمر هذا الواقع إلى حدود سنة 2010 حيث سيتم إصدار قانون المنشاة، وهو القانون الذي يجيز التحكم المطلق في النقابة، و يعتبر نتيجة مباشرة لمسلسل المساومات بين النظام العسكري والمعارضة، بقيادة جون قرنق و الذي أفضي إلى استقلال جنوب السودان سنة 2011. لذلك خلال السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع ثورة دجنبر 2018 والتي أفضت إلى اعتقال حسن البشير، تمت موالاة بعض القيادات النقابية و استماتتها في الدفاع عن شرعية النظام. هذه الوضعية ساهمت في انتفاضة القواعد النقابية على هذه القيادات المتواطئة، حيث تم تشكيل لجان تسيير تمهيدية أدت إلى بروز العديد من الهياكل المعارضة للقيادات مثل لجنة أطباء السودان و لجنة المعلمين و شبكة الصحفيين، هذه الهياكل هي التي ستشكل، فيما بعد، تجمع المهنيين السودانيين الذي كان له تأثير كبير بانضمامه إلى الاحتجاجات الشعبية و تبنيه المطالبة بتنحي عمر البشير ونظامه الديكتاتوري. لقد شكل، هذا التجمع القوة الضاربة لدعم الجماهير الثائرة واستمرارها بالمطالبة بإقرار دولة مدنية ديمقراطية و عودة العسكر إلى ثكناته. و الجدير بالذكر انه خلال سنة 2020 وفي عز استمرار الثورة الشعبية انتظمت مختلف الهيئات النقابية للعمل على استعادة دورها في النضال و المطالبة بالديمقراطية، إذ أعدت مختلف الهيئات النقابية مسودات قوانين تمت مناقشتها على أوسع نطاق، ليتم وضعها النهائي في إطار قانون عام، سمي بالقانون الموحد للنقابات في السودان، الذي، الغي بموجبه، قانون المنشاة لسنة 2010، كما تضمن عدة بنود مميزة أهمها البند المتعلق بعدم فصل أي عضو، إلا بعد محاكمته بصفة عادلة و كذا البند الخاص بالحق في إجراء الانتخابات ، كذلك البند الذي ينص على انه لا يجوز حل النقابة إلا بقرار قضائي. الجدير بالذكر، أن هذا القانون كفل جميع المعايير ومختلف الآليات التي تنص عليها قوانين منظمة العمل الدولية. إلا أن فلول النظام العسكري و عملاء الامبريالية والمحاور الإقليمية الرجعية التي تحاول فرملة الثورة وتعطيل استكمال مهامها، عبر ما يسمى بالهبوط الناعم، كانوا وراء إصدار وزارة العدل لقرار حل النقابات والاتحادات وتحويل مكاتبها المسيرة الى لجان مؤقتة تشرف على إجراء الانتخابات خلال ثلاثة أشهر. هذا القرار تم رفضه، بشكل مطلق، من طرف كافة النقابات و الاتحادات لأنه يعارض شعارات الثورة و التغيير. كما انه يخالف الوثيقة الدستورية ومهمات الفترة الانتقالية التي نصت على تفكيك كافة أشكال التمكين لنظام البشير. هذا القانون يهدف إلى المحاولات اليائسة، لإلهاء القوى العاملة، وبالأساس تعطيل نضالات الاتحادات و النقابات، المشكلة لتجمع المهنيين السودانيين، الذي يعد القوة الضاربة للثورة المجيدة الضامنة لاستكمال مهامها في تحرر وانتعاق شعب السودان العظيم، عبر تشكيل دولته المدنية الديمقراطية.

الإتحاد العام التونسي للشغل في مواجهة أخطر منعرجات المسار الثوري

حبيب الزموري

1. الحركة النقابية وإنقلاب 25 جويلية 2021

لئن عبرت قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل عن دعمها للمسار السياسي الذي دشنه الرئيس قيس سعيد بإنقلابه يوم 25 جويلية 2021 أملا في القطع مع عشرية حكم حركة النهضة و حلفائها , ولكن السياسات التي ما فتئت تعبر عنها حكومة قيس سعيد والتي لا تختلف في وحشيتها وعدائها لمصالح الطبقات الكادحة والشعبية عن كافة الحكومات المتعاقبة بعد سقوط رأس المنظومة الإستبدادية في تونس زين العابدين بن علي , جعلت العلاقة بين المركزية النقابية والسلطة القائمة بعد الإنقلاب خاضعة لمد وزجر تبعا لسير المفاوضات الاجتماعية ومختلف الملفات الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة على طاولة التفاوض بين الطرفين.

رغم حرص قيادة الإتحاد في تصريحاتها على الفصل بين علاقتها بالرئيس وعلاقتها بالحكومة وهو نفس الحرص الذي يشاركها فيه رئيس الدولة في محاولة للتفصي من مسؤولية تبعات السياسات الليبيرالية المتوحشة على مختلف الطبقات الشعبية مثلما حاول قبلها التفصي من مسؤولية إختياره الفاشل لرئيس الحكومة السابق, لكن القاصي والداني في تونس يعرف اليوم أن قيس سعيد بإحتكاره لكافة السلطات ووضع يده على كافة أجهزة الحكم هو المسؤول الأوحد عما آلت إليه الأوضاع في البلاد منذ 25 جويلية 2021 . إن تعطش قيس سعيد للتسلط والإنفراد بالحكم جعله يطلق النار في جميع الإتجاهات التي لها علاقة بالشأن العام ويمكن أن تشكل تهديدا لحكمه من أحزاب ونقابات ومنظمات وجمعيات ولم تسلم الحركة النقابية من إطلاق النار العشوائي تلميحا أحيانا وتصريحا أحيانا أخرى رغم مساندة قيادة الإتحاد المعلنة لهذا المسار ولكن المشروطة أيضا بعدم الإعتداء على المكاسب الديموقراطية التي راكمها الشعب التونسي منذ 2011 .

ومما زاد من تضييق هامش الحركة والمناورة في الملفات والقضايا المطروحة أمام الحركة النقابية , إرتدادات إنقلاب 25 جويلية على الهياكل النقابية نفسها التي أصبحت حلبة للجدال والنقاش وحتى الصراع بين أنصار الرئيس ومسار 25 جويلية و معارضي هذا الإنقلاب .

اجمالا لم تخرج علاقة المركزية النقابية بسلطة الإنقلاب عن تقاليد الإتحاد العام التونسي للشغل في علاقته بالسلطة القائمة والتي تراوحت من المهادنة إلى الصدام الدموي

2. الحركة النقابية التونسية واملاءات صندوق النقد الدولي.

لم يشكل الإتحاد العام التونسي للشغل طيلة تاريخه سدا منيعا أمام السياسات الليبيرالية المتوحشة التي إنطلق تنفيذها في تونس منذ منتصف الثمانينات بتدخل مباشر من صندوق النقد الدولي والتي كرست التحالف الموضوعي بين الوكلاء المحليين للرأسمالية العالمية والسلطة , هذا التحالف الدي تواصل بعد 2011 رغم نجاح الشعب في الإطاحة برأس المنظومة الحاكمة دون أن يتمكن من مواصلة ثورته بتفكيك الأسس الطبقية للمنظومة الكمبرادورية المهيمنة على الثروة و السلطة في تونس منذ 1956 و هو ما مكنها من إعادة تنظيم صفوفها بسرعة وإيجاد تعبيرات سياسية متعددة تدافع عن مصالحها و هي تستعد اليوم لشن هجمة جديدة على ما تبقى من مكاسب راكمها العمال والطبقات الشعبية طيلة عقود من النضال و تكريس الطابع الطبقي للدولة كدولة راعية لمصالح الكمبرادور بعد أن كانت حريصة على رعاية التوفق الطبقي بالشراكة مع قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل لا سيما خلال حكم بن علي.

إن النقابيين المنضوين تحت راية الإتحاد العام التونسي للشغل على إختلاف توجهاتهم السياسية والإيديولوجية يشتركون في الوعي بمدى خطورة السياسات التي تنفذها حكومة قيس سعيد وإنتهاك السيادة الوطنية للبلاد بارتهان سياساتها وقراراتها للدوائر المالية العالمية والقوى الإمبريالية الضامنة للديون التونسية ولكن على مستوى الممارسة يبرز التباين بين النقابيين حول طرق مواجهة هده السياسات فإنقلاب 25 جويلية قد زعزع وحدة الممارسة والتقاليد النضالية للحركة النقابية التونسية لتعلوا الأصوات المساندة لقيس سعيد من داخل الهياكل النقابية مندددة بالإضرابات التي تخوضها الكبقة العاملة والبورجوازية الصغرى دفاعا عن وجودها بحجة أنها تصب في صالح القوى الرجعية وعلى رأسها حركة النهضة التي أطاح بها قيس سعيد دون أن يتجرأ بعد سنة كاملة من انقلابه على فتح ملفات الجرائم السياسية والاقتصادية والأمنية التي إقترفتها طيلة عشر سنوات من الحكم بالشراكة مع الأحزاب اليمينية الإنتهازية.

> إن النقابيين المنضوين تحت راية الإتحاد العام التونسي للشغل على إختلاف توجهاتهم السياسية والإيديولوجية يشتركون في الوعي بمدى خطورة السياسات التي تنفذها حكومة قيس سعيد وإنتهاك السيادة الوطنية للبلاد بارتهان سياساتها وقراراتها للدوائر المالية العالمية والقوى الإمبريالية

تعلن قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل في العلن عن رفضها لبرامج صندوق النقد الدولي لما لها من انعكاسات وخيمة على العمال والأجراء وعلى الاقتصاد التونسي لا سيما فيما يتعلق برفع الدعم عن المواد الأساسية والتفويت في المؤسسات الاقتصادية العمومية ولكنها تبدي في الآن نفسه شيئا من المرونة في المفاوضات مع السلطة التي تراهن على قدرتها على تمرير هذه البرامج بتقديم بعض التنازلات على مستوى الأجور بإقرار زيادات لا معنى لها سرعان ما يبتلعها التضخم الدي لم تتوقف نسبته عن الإرتفاع للتجاوز حاليا 8 % .

3. الإتحاد العام التونسي للشغل والمسألة الديموقراطية مرة أخرى

يواجه الإتحاد العام التونسي للشغل هذه الأزمات السياسية والاقتصادية التي تكاد تعصف بالبلاد وهو نفسه يعيش على وقع أزمة داخلية على خلفية تنقيح نظامه الداخلي بما يسمح للقيادات النقابية التي استوفت حقها في الترشح حسب النظام الداخلي القديم بالترشح من جديد لعضوية المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل وهو ما خلق أزمة داخلية بين النقابيين وصلت إلى حد رفع قضية أمام المحاكم التونسية في عدم شرعية المؤتمر الأخير للمنظمة الشغيلة والقيادة النقابية المنبثقة عنه وهو ما تحاول سلطة الإنقلاب توظيفه في "حربها الباردة" مع الحركة النقابية.

إننا في حزب العمال نعي جيدا حدود الحركة النقابية التونسية بوصفها جزء من منظومة التوافق الطبقي و لكن هذا لم يمنعنا أبدا من النضال صلب النقابات لرسم خط نقابي وطني ديمقراطي مناضل يقف سدا منيعا أمام أي محاولة من السلطة لتدجين الإتحاد و وضع اليد على هياكله مهما كانت الخلافات و التناقضات مع المركزية النقابية التي لم يتوقف الصراع معها حول المسألة الديمقراطية و تجذير المواقف من السلطة الراعية لمصالح الكمبرادور ولكن دون حرمان العمال والأجراء التونسيين من مراكمة المكاسب عن طريق النضال النقابي صلب هياكل الإتحاد العام التونسي للشغل في سياق مراكمة الوعي والتجربة والتنظيم الذي سيقودهم يوما ما إلى الوعي بذاتهم ولذاتهم وإلى الوعي بأن التحرر والإنعتاق لا يتم إلى بالثورة والتغيير الجذري للقاعدة الطبقية للسلطة القائمة.

من أجل رد الاعتبار لمبادئ وقيم وأهداف العمل النقابي لنرفع عاليا لواء التحرر والعدالة الاجتماعية والمساواة لواء الإنسانية الحقيقي

الطاهر الدريدي

رغم امتداد جدور العمل النقابي بالمغرب إلى بداية القرن الماضي (حوالي سنة 1916)، ورغم انبثاق التنظيم الفعلي للحركة النقابية بالمغرب من صلب الكفاح الوطني التحرري في مواجهة الاستعمار(انتفاضة 20 مارس 1955)، ورغم ما يحفل به تاريخ العمل النقابي ببلادنا من تضحيات لأعداد كبيرة من المناضلين والمناضلات ونضالات وطنية وقطاعية وعمالية كبرى، ورغم ما حققه من مكتسبات لصالح الطبقة العاملة سواء على مستوى الحريات النقابية أو على مستوى تحسين الأوضاع المادية للشغيلة أو على المستوى المعنوي كذلك، ورغم كل الرصيد الإيجابي الذي راكمه العمل النقابي في بلادنا؛ فإن كل هذه الجوانب المشرقة لم تشكل قوة جدب كبيرة تقوي انخراط الطبقة العاملة في العمل النقابي كوسيلة للدفاع عن مصالحها المباشرة، المادية والمعنوية، بل ظل إشعاعه ضعيفا في صفوف الأجراء مع الأسف؛ ولم تترسخ بالشكل الكافي في صفوف إطارات العمل النقابي ببلادنا الأسس التي ينبني عليها هذا الأخير، والقيم التي تميزه وتكرس جوهره الإنساني التقدمي، والعلاقة المترابطة والجدلية ما بين الأهداف المباشرة للعمل النقابي، المرتبطة أساسا بتحسين الدخل وشروط العمل والأوضاع المادية والمعنوية عامة، والأهداف التحررية العامة الطبقية والمجتمعية التي من المفروض أن ينخرط العمل النقابي في النضال من أجلها لصالح الطبقة العاملة وباقي الفئات الشعبية.

ولهذا الواقع/المفارقة (التاريخ النضالي الحافل والمجيد من جهة، والضعف المتنامي للعمل النقابي كما ونوعا من جهة أخرى) أسباب متعددة وواضحة يعلمها العديد من المناضلين النقابيين والمهتمين بالشأن النقابي والسياسي بالبلاد، كما تناولتها كتابات متنوعة وتقارير رسمية (1) وغير رسمية ومقالات صحفية حول العمل النقابي بالمغرب؛ ويمكن إجمال أهمها في:

- العدوان المتواصل ضد العمل النقابي الديمقراطي والمستقل، عبر التعسفات والطرد من العمل ومختلف أشكال التضييق على الحريات النقابية والسجن والقمع والترهيب...

- إفراغ العمل النقابي العمالي من مضمونه الطبقي، النضالي، الكفاحي والتحرري، وإشاعة مفاهيم لتدجين الطبقة العاملة وتكريس استغلالها، من قبيل مفاهيم الحفاظ على السلم الاجتماعي والشراكة والتعاون الطبقي.

- إبعاد الطبقة العاملة عن النضال السياسي، عبر عزل العمل النقابي عن النضال المجتمعي العام من أجل الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية؛ وشيطنة العمل السياسي التقدمي ومناضليه ومناضلاته وتسييد النظرة النقابية الضيقة، أو ما يسمى بالعمل النقابي الخبزي.

- تقسيم صفوف الطبقة العاملة وإضعاف قوتها وضرب وحدتها النقابية، بدعوى الحفاظ على كفاحيتها وعلى "النقاء النقابي" ومحاربة البيروقراطية النقابية؛ أو اعتمادا على المفهوم الرجعي الخاطئ الذي يعتبر التعددية النقابية مظهرا وأساسا من أسس الديمقراطية داخل المجتمع؛ أو بسبب التسخير الحزبي الفج للعمل النقابي، والذي وصل إلى مستويات بئيسة من الالحاقية.

- اندماج بعض القيادات النقابية في إطار العلاقات المخزنية السائدة، وفسادها ومراكمتها لثروات طائلة (2)؛ وقد شكلت هذه المسألة وحدها، وصمة عار تدفع ثمنها الحركة النقابية غاليا لحد الآن، لما لذلك من تأثير أخلاقي سلبي على صورة وسمعة العمل النقابي؛ ولما تخلقه من توجس مشروع وفقدان للثقة في العمل النقابي لدى فئات واسعة من الشغيلة، وانكماش حاد تبعا لذلك لعدد المنخرطين ولجماهيرية النقابة (القواعد النقابية).

وفي ظل هذا الوضع العام المتسم بالهجوم الرأسمالي المتصاعد على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشغيلة، وعلى العمل النقابي عبر تبخيسه وضرب جدواه ومصداقيته؛ ونظرا لقساوة التجربة النقابية في بلادنا حيث يمكن مقارنة حجم النضالات المريرة والتضحيات الكبيرة بما تم الحفاظ عليه من مكاسب أو تحقيقه من مطالب على بساطتها ورغم عدالتها ومشروعيتها، وما لذلك من تأثير قوي على جماهيرية العمل النقابي؛ فإنه يمكننا وبكل موضوعية تأكيد أن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للإتحاد المغربي للشغل قدمت وتقدم نموذجا مهما (وليس مثاليا) للعمل النقابي الديمقراطي، الكفاحي، المستقل، الذي يضع كل إمكانياته وطاقاته لخدمة المصالح الحقيقية للطبقة العاملة وليس لاستخدامها؛ والذي يحظى مقابل ذلك بثقة كبيرة في صفوف شغيلة القطاع الفلاحي بكل مكوناتها من موظفين ومستخدمين وعمال زراعيين وفلاحين كادحين، بالنظر لما حققه من نتائج ملموسة وما كرسه من تضامن وقيم وعلاقات إنسانية ونضالية نبيلة.

لهذا الغرض حددت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في ديباجة قانونها الأساسي أهدافها بمفهومها الواسع؛ والمتمثلة في المساهمة في النضال العام من أجل تحسين أوضاع الطبقة العاملة المادية والمعنوية والدفاع عن حقوقها المشروعة، وفي بناء عالم قروي مزدهر تسوده الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إلى جانب مهمتها الأساسية المتمثلة في النضال من أجل تحسين أوضاع كافة العاملين بالقطاع الفلاحي من موظفين ومستخدمين وعاملات وعمال الزراعة والصناعات الفلاحية والغذائية والفلاحين الصغار والصيادين، إلى جانب النضال من أجل إصلاح زراعي شامل، شعبي وديمقراطي، يعطي الأرض لمن يكدح بها ويمكنهم من الماء ووسائل الإنتاج الأساسية، إضافة إلى إقرار سياسة فلاحية تحقق الاكتفاء الذاتي وتضمن السيادة الغذائية لشعبنا.

كما حددت كذلك المبادئ التي تسترشد بها وتوجه عملها وتنضبط لها، والتي لا بد من التذكير بها على الأقل، ما دام المجال يضيق للتفصيل فيها رغم أهمية ذلك؛ وهي مبادئ الجماهيرية والديمقراطية والاستقلالية والوحدة النقابية والتضامن والتقدمية.

وانطلاقا من المبادئ والأهداف العامة المذكورة، واستجابة لحاجيات العمل الميداني وتنوع وتشعب القطاع الفلاحي، ومن أجل ضمان نجاعة الفعل النقابي ركزت الجامعة على مبدئ العمل الجماعي، المنظم والمنتظم والديمقراطي؛ وبلورت هيكلة تنظيمية ملائمة تشمل الأجهزة القيادية والتنفيذية الوطنية (اللجنة الإدارية والمكتب الجامعة والكتابة التنفيذية) والأجهزة المحلية والجهوية (فروع الجامعة المحلية والجهوية) والنقابات الوطنية داخل القطاعات الفرعية ذات الخصوصية المشكلة للقطاع الفلاحي، إضافة إلى تنظيمات خاصة بالشباب والنساء والمتقاعدين، وأخرى فئوية. كما حققت نجاعة إعلامية مهمة كسرت الطوق المضروب على أوضاع وعلى مطالب ونضالات شغيلة القطاع الفلاحي؛ وراكمت فضلا عن ذلك كله تجربة غنية جدا ورصيدا هاما في مجال التكوين النقابي، سوف يكون من المفيد جدا البحث في سبل تعميمه على النقابيات والنقابيين في قطاعات أخرى، وذلك نظرا للأهمية الحيوية للتكوين النقابي سواء على مستوى المعرفة الجيدة بالقطاع أو آليات الحوار والتفاوض وتدبير النضالات والمعارك النقابية، أو ما يتعلق بأدبيات وآليات العمل النقابي.

لقد شكل العمل النقابي تاريخيا آلية قوية للتضامن وتوحيد الطبقة العاملة في مواجهة ما تتعرض له من استغلال بشع واستنزاف لقوة عملها، كما شكل أدوات للنضال قصد تحسين الأوضاع المادية والمهنية للشغيلة داخل المقاولات أو على المستويات الوطنية والدولية؛ وقد تعرض تاريخيا ولايزال للهجوم والقمع، ولمحاولات الاحتواء والتدجين والتلغيم بهدف ضرب مصداقيته ومن ثمة جماهيريته؛ ومن هنا فإن معركة إعادة الاعتبار لمبدئ الوحدة النقابية والعمل في اتجاه إعادة بنائها تنظيميا، ورد الاعتبار لباقي مبادئ وأهداف العمل النقابي وتشبع المناضلات والمناضلين النقابيين بالقيم النبيلة للعمل النقابي، مسألة آنية وملحة، وهي من صلب مسؤولية كل المناضلين التقدميين المناهضين للاستغلال الرأسمالي والحاملين للواء التحرر والعدالة الاجتماعية والمساواة؛ لواء الإنسانية الحقيقي.

هوامش:

(1) تقرير المفتشية العامة للمالية سنة 2009 نموذجا.

(2) ما تم تعداده على سبيل المثال في مقال الإتحاد المغربي للشغل، عندما يتعايش النضال والاختلال؛ الصادر في جريدة المساء بتاريخ 24 فبراير 2012 للصحفي المعتقل سليمان الريسوني.

الوضع الاجتماعي بالمغرب والأجوبة المطلوبة

بداية، أثمن هذا اللقاء الذي يجمع مكونات يسارية وديمقراطية ، سياسية ونقابية وحقوقية وجمعوية.. .. هذا اللقاء الذي يصادف الذكرى 52 لتأسيس منظمة إلى الأمام وحركة 23 مارس والدلالات العميقة لذلك التأسيس لحد اليوم.. وبالمناسبة أهنئ باسمي وباسم المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد الرفيقات والرفاق في النهج الديمقراطي العمالي على نجاح مؤتمرهم رغم ظروف المنع.

سوف لن أتحدث كثيرا عن التشخيص.. تشخيص الوضع الاجتماعي بالمغرب المتأزم كما وصفته دعوتكم الكريمة لأن هناك تضخم/ تخمة في التشخيص لدى اليسار. كما ان مهمة تشخيص الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتأزمين تقر به الدولة أيضا.

فالحاكمون أنفسهم سبق أن اعترفوا ضمنيا بذلك في عهد الحسن 2 فيما يعرف ب " السكتة القلبية " كما أقرت الدولة اليوم عبر تصريحات أعلى مسؤوليتها وعبر تقارير أهم مؤسساتها بعدم نجاعة سياساتها العمومية وسيادة التدبير السيئ للشأن العام وثبوت تبذير كبير للمال العام وتحالف المال والسلطة وتوزيع غير عادل للثروة الوطنية والإقرار بمحدودية أو فشل كل ادعاءات محاولات الإصلاح.

هناك إجماع مؤسسات الدولة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، المندوبية السامية للتخطيط ، المؤسسة الملكية للدراسات الإستراتيجية ، بنك المغرب ، المجلس الأعلى للحسابات ...) على عمق الأزمة وديمومتها.

وبإيجاز كبير، يتخبط المغرب في أزمة شاملة ومركبة منذ عقود مست كل قطاعات الحياة العامة والخاصة مما ساهم في انخفاض إنتاج الثروة الوطنية وتقليص مريع لسوق الشغل وتدهور مهول في الخدمات الاجتماعية (الصحة التعليم السكن) وتنامي ظاهرة الفساد بكافة أشكاله.

فالوضع الاجتماعي، على وجه التحديد، يعرف اختلالا عميقا لصالح طبقة تغتني ليس فقط على حساب " الطبقة العاملة وعموم الكادحين " كما يصفهم الرفاق في النهج د العمالي، بل تغتني على حساب طبقات اجتماعية عريضة مهمشة/هشة لا تتمتع بحقوقها المواطنة، وهم جيش من المعطلين والمعطلات حاملي الشواهد وأصحاب السواعد الذين لا يجدون فرصة لشغل يضمن عيشا كريما في حدوده الدنيا، وفئات من الضحايا والمعطوبين الغير قادرين مطلقا على الإنتاج، وعموم النساء في المدن وفي البوادي على وجه الخصوص.

بإيجاز شديد: مطالب الشعب المغربي معبر عنها في ملفات مطلبية معلنة ومتواجدة في صفحات التواصل الاجتماعي (عبرت عنها دينامياته الاجتماعية الوطنية والمناطقية والفئوية: حركة 20 فبراير- حراك الريف- ح جرادة- تنسيقية الاساتذة المفروض عليهم التعاقد- تنسيقيات أكال للدفاع عن حق الساكنة في الارض والثروة- طلبة الجامعات- الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين وغيرها).. عبرت عنها النخبة الواعية للشعب المحلية والفئوية والوطنية وتناضل من اجل تحقيقها.

وتتم محاصرة كل هذه الديناميات في مربع بمعادلة صعبة: المطالب المتراكمة معلنة دون استجابة من طرف الحاكمين النضالات السلمية قائمة لكنها تجد امامها آذان صماء المتابعات القضائية والاعتقالات سائرة - الحوار الاجتماعي والمجتمعي غائب وشكلي / صنمي.

أمام هذا الوضع الاجتماعي المأزوم والمختل، ما العمل؟ وما العمل لتحويل الأزمة الاجتماعية الحالية الى دينامية سياسية بخلق موجة ديمقراطية سلمية للتغيير الديمقراطي الجذري في المغرب ؟ وما دور اليسار على وجه الخصوص في ذلك.

طبيعة النظام السياسي المغربي نظام طبقي وهجين يجمع بين الدولة السلطانية المستبدة والدولة الحديثة التي لا تتجاوز فيها الحداثة النصوص والهياكل الشكلية. من هذا المنطلق، فإن النظام يستغل الجانب الاجتماعي والاقتصادي لخلق توازنات تضمن استمراريته ليس إلا.

تكرس ذلك مع تهجين وإضعاف الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية المناضلة سواء من خلال شراء ذمم بعض القيادات وتحريف خطها السياسي وخيانة بعض القيادات، وبالتالي فإن الاجوبة المطلوبة لهذه المرحلة هي:

- أن تعي تلك الهيئات بوضعها الهجين والمخترق، وتقديمها لنقد ذاتي قوي حتى تتمكن من الرجوع إلى طابعها الأصلي الذي تأسست من أجله (منطلقات التأسيس).

> بالمناسبة، والمناسبة شرط، ففي عز القمع والاضطهاد (سنوات الجمر والرصاص) استطاع الشعب المغربي خلق أداته النضالية البديلة: أقصد حركتي 23 مارس وإلى الأمام اللتين توحدتا في فترة ما في إطار جبهة واستطاعتا بذلك تحقيق مكاسب نضالية وزعزعت أركان النظام السياسي بالتحامها مع الجماهير والنضال بجانبها لتغيير موازين القوى

- وعند تحقيق هذا الشرط، يمكن الحديث عن خلق جبهة وطنية قادرة على قيادة النضال المجتمعي وتحقيق تطلعات الشعب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة،

- ضرورة أن تتخلص جميع الهيئات اليسارية والديمقراطية من نزعتها الذاتية وتتحلى بنكران الذات الجماعية والفردية وتنبذ مرض الأنا العليا وتشتغل على ملفات قضايا الشعب بشكل مشترك وهذا يقتضي الجلوس للحوار والنقاش الرفاقي وتؤمن بتكامل نضالاتها على المستوى السياسي وعلى المستوى الحقوقي وعلى المستوى النقابي،

من جهة أخرى، أحزاب الحركة الوطنية منغمسة ومندمجة مع النظام بشكل سلبي ومتواطئة معه في الفترات الحاسمة مما يضيع فرصا حقيقية للتغيير الديمقراطي ، ويبدو أن روافد هذه الحركة تتبع نفس النهج لتبقى وصية على الشعب ومتعالية عليه وتشتغل بثقافة الشيخ والمريد مع المناضلين ومع الجماهير الشعبية حيث تعتبرهم كومبارس،.

السيادة الشعبية التي نقولها ونرددها جميعا، لا يجب أن تبقى فقط كلاما سياسويا للاستهلاك بل علينا أن نفعلها ونشتغل مع الشعب في الميدان ونستمع بإمعان لنبضه، وأن نقطع مع أسلوب الوصاية والتعالي والمساومات: ليس ما نريد كذوات جماعية أو فردية هو بالضرورة ما يريد الشعب المغربي المكافح مالك السيادة، وهنا لا بد لنا أن نقرأ مطالب الشعب الواردة بالملفات المطلبية المعلنة التي رسمتها نخبه ممثلة بدينامياته الاجتماعية (حركة 20 فبراير وحراك الريف وغيرها)،

- مواجهة هذا الوضع المتأزم، تحتاج لقوة كبيرة ولتنظيم او تحالف يساري منطقي طبيعي واسع. وطبعا فالحزب الكبير أو التحالف الكبير لا يتم بجمع الأرقام ومحترفي السياسة، بل هو يكبر في تربته الطبيعية: تربة الحركات الاجتماعية بالانغراس فيها ودعمها والحشد لها. وحدة اليسار التي نرددها يجب أن تجد لها مكانا في الساحات والميادين.. وحدة الميادين والساحات.

- بالمناسبة، والمناسبة شرط، ففي عز القمع والاضطهاد (سنوات الجمر والرصاص) استطاع الشعب المغربي خلق أداته النضالية البديلة: أقصد حركتي 23 مارس وإلى الأمام اللتين توحدتا في فترة ما في إطار جبهة واستطاعتا بذلك تحقيق مكاسب نضالية وزعزعت أركان النظام السياسي بالتحامها مع الجماهير والنضال بجانبها لتغيير موازين القوى فووجهت بالقمع الشرس والاعتقالات والنفي، إلى أن تفرقت بها السبل بسبب الاختلاف حول قضية الصحراء الغربية المغربية، كل ذلك خلافا للثقافة السياسية لأحزاب الحركة الوطنية وروافدها وخاصة المنغمسة بشكل سلبي في النظام السياسي،

- التنظيم او التحالف (السياسي) المطلوب لمواجهة الازمة الاجتماعية المركبة ليس طبعا قضية تقنية أو قضية عملية محضة، وإنما هي قضية فكرية تستدعي الحد الأدنى من الانسجام الايديولوجي: فالتنظيم أو التحالف هو في العمق نظام Système يلبي حاجة ويؤدي وظيفة ويتجه إلى هدف. التنظيم أو التحالف الذي نتحدث عنه هو " تنظيم إرادي وغير المحايد" يقوم بالضرورة على أساس فضاء مرجعي هو الحرية الذاتية والموضوعية،

- ما ينطبق على التنظيم أو التحالف السياسي، من زاوية ضرورة / شرط الحد الأدنى من الانسجام الايديولوجي و شرط "التنظيم الإرادي وغير المحايد "، ينطبق أيضا على التنظيم/التحالف الحقوقي، أقصد ضرورة رد الاعتبار للتصور الماركسي في العمل الحقوقي: فالنضال الحقوقي لا يمكن أن يكون محايدا ولا خاليا من الايدولوجيا

- كل ذلك يتطلب وضوحا تاما ودقيقا في المطالب والأهداف والإستراتيجية كما يتطلب قيادة مقدامة شجاعة مستعدة للتضحية. القيادة المؤهلة لقيادة النضال المجتمعي الشامل

- من خلال هذه الرؤية/الزاوية نرى في الحزب الاشتراكي الموحد أن على اليسار يتعلم من حركة 20 فبراير ومن الحراك الشعبي للريف كمدرسة الحراك المغربي كمدرسة للنضال السياسي الذي بلور مشتركا موضوعيا شعبيا ديمقراطيا يساريا يتسم بالالتزام والنضج الكبير والوعي الحقيقي بمتطلبات المرحلة.

الوضع الاجتماعي متأزم لا شك، لكن السؤال المطروح هو كيف نحول تلك الأزمة إلى طاقة إيجابية .. إلى موجة سلمية للتغيير الديمقراطي الشعبي؟

علما أن فرص نجاح الحراك الشعبي السلمي أعلى من فرص نجاح الاحتجاج غير السلمي في تحقيق أهدافه بمقدار الضعف، وأن مشاركة 3.5 في المئة من المواطنين مشاركة فعالة في الاحتجاجات تضمن حصول تغيير سياسي حقيقي .. ذلك ما خلصت إليه دراسات علم الاجتماع. . ولن يتأتى ذلك إلا بتحالف يكون فيها المواطن، من خلال نخبته/ دينامياته الاجتماعية وبالتواصل مع اليسار غير المهيكل.

وما نيل المطالب بالتمني ** لكن تؤخذ الدنيا غلابا
وما استعصى على قوم منال ** إذا الاقدام كان لهم ركابا

العلمي الحروني- المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد.

الوضع الاجتماعي بالمغرب والأجوبة المطلوبة

زهرة حكيمي

"أعطيت المثال عن التشبث والصرامة في نفس الوقت تجاه وحدة الماركسيين اللينينيين المغاربة، الصرامة لا تنازل للانتهازية ولكن التشبث، لازلت أتذكر فرحتك الكبرى في اكتوبر 1974 حين قطعنا خطوة هامة على طريق الوحدة (هكذا كنا نتصور على الأقل) لكن سرعان ما اتضح أن الطريق أطول وأصعب لوحدة الثوريين الذين سيساهمون بفعالية في بناء الحزب البروليتاري"..

معلمي زروال-أبراهام السرفاتي

حلول الذكرى 52 لمنظمة "إلى الأمام " في 30 غشت لهذه السنة يتزامن ونجاح المؤتمر الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي (24-23-22 يوليوز 2022) تحت شعار" إلى الأمام من اجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كضرورة للتحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية". نخلد هذه الذكرى وفاء بالعهد على أنفسنا بالسير على خطى المعلمين والقادة الشهداء : عبد اللطيف زروال، سعيدة المنبهي،امين التهاني... والعشرات من المناضلين والشهداء من اجل بناء الحزب الماركسي اللينيني ،وهاهي راية الماركسية اللينينية خفاقة تتلقفها سواعد أبناء وبنات ن.د.ع بعزيمة وإصرار وتحت نيران العدو لتشييد صرح"ح.ط.ع" النوعي والطبقي والذي سيلعب دورا حاسما في تحرر الطبقة العاملة من الاستغلال , والتحرر من هيمنة الامبريالية و الكتلة الطبقية السائدة , والسير نحو الاشتراكية رغم القمع والحصار.

إن الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات خطوة جبارة من اجل تعبيد الطريق لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق بناء المجتمع الشيوعي ، انه مشروع منفتح على كل الماركسيات الماركسيين المغاربة المتخندقين إلى جانب الطبقة العاملة. وسيكون في نفس الوقت خطوة متقدمة لتكريس وتطوير النضال الوحدوي والمشترك بين مكونات الحركة الديمقراطية واليسارية.

فلتكن هذه مناسبة حافزا على العطاء والنضال والاجتهاد حتى نكون في مستوى تضحيات شهدائنا وشهداء الشعب المغربي و انتظارات الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين ولمواصلة العمل من اجل تغليب القواسم المشتركة و النضال الوحدوي لتقوية الحركات الاجتماعية. وهو ما تفرضه الظروف الموضوعية التي تمر منها بلادنا والمتسمة بتعمق الازمة العامة لنظام الرأسمالية التبعية وتغول النظام المخزني ببلادنا.

فما هي اهم سمات الأوضاع العامة ببلادنا وما هي الأجوبة المطلوبة لمواجهتها

2 -الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أ- يتسم الوضع على الصعيد الوطني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ب :

-تعمق أزمة الاقتصاد الرأسمالي التبعي , تجسده المديونية المتزايدة (102 مليار دولارحسب البنك العالمي) والتي قاربت الناتج الداخلي الخام (127 مليار دولار) , وعجز الميزان التجاري

(13 مليار درهم في يوليوز 2022 بزيادة حوالي 53.5 ./. مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021) وارتفاع نسبة التضخم التي تجاوزت 5.5 ./. مما سيعمق عجز ميزانية الدولة وانخفاض نسبة النمو التي لن تتجاوز 1 ./. وبالتالي تراجع الانفاق العمومي على الخدمات والقطاعات الاجتماعية وخلق فرص الشغل مما سيعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية والتي فاقمها النظام و الكتلة الطبقية السائدة بسياسته اليبرالية المتوحشة وتحميل الطبقة العاملة والكادحين تداعيات الازمة وجائحة كورونا "الأرباح قبل الأرواح" والجفاف والحرب في أوكرانيا" مما يهدد خطر المجاعة والعطش في ظل غياب سياسة فلاحية ومائية تستهدف السيادة الغذائية فيما يخص المواد الأساسية لعيش الجماهير الشعبية : الحبوب, الزيوت، السكر... وضمان الموارد المائية.

وستكون لهذه الازمة انعكاسات اجتماعية خطيرة على الطبقات الشعبية (البطالة والفقر- حوالي 22 مليون مغربي يعيشون في الفقر- وغلاء المعيشة بسبب ارتفاع الاسعار، تكثيف استغلال الطبقة العاملة ونشر الهشاشة وسطها وتسريحات بالجملة لأعداد غفيرة من العاملات والعمال ، مع المزيد من تصفية الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي... ، وخطرالعطش والمجاعة والحرائق ...

بناء على هذا التشخيص المركز نستنتج ان الأوضاع ستتأزم اكثر وانها تنذر بالانفجار في أي لحظة مما يتطلب الاستعداد السياسي والنضالي للقوى المناضلة وخصوصا اليسارية والديمقراطية.

ب- من الناحية السياسية:

- اشتداد استبداد وتغول النظام المخزني عبر تشديد وتكريس المقاربة البوليسية عبرقمع النضالات الشعبية والعمالية (كحراك الريف وجرادة وبني تجيت) واعتقال ومحاكمة المناضلين/ات والصحفيين والمدونين/ات ونشطاء التواصل الاجتماعي , وحصار وقمع القوى المعارضة كما حدث لنا في النهج الديمقراطي حيث منعنا من عقد المؤتمر في الفضاءات العمومية وتم قمعنا في وقفة 18 يوليوز بشكل همجي.

- سياسة خارجية خيانية مطبعة ومنبطحة للامبريالية والصهيونية ، حيث أصبح التطبيع مع الكيان الصهيوني جزء من الاختيارات الإستراتجية للنظام يعتمده في سياساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ويرقى إلى مستوى عقد حماية جديد يركب موجة الولاء للامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني.

- محاولة النظام تجاوز الأزمة الاقتصادية بواسطة إجراءات لاشعبية (التقشف بالنسبة للشعب و الامتيازات للكتلة الطبقية السائدة).

- تكثيف استغلال الطبقة العاملة ونشر الهشاشة وإيجاد فرص استثمار الكتلة الطبقية السائدة ، وخاصة جناحها الاحتكاري في إفريقيا(اتصالات المغرب ، البنك المغربي للتجارة الخارجية، التجاري وفا بنك، البنك الشعبي المركزي، مناجم (مجموعة اونا)،الخطوط الجوية الملكية ومجموعة اينا(م.ميلود الشعبي).

- البحث عن السلم الاجتماعي وعلى إجماع وطني على حساب الطبقة العاملة والكادحين باستغلال قضية الصحراء الغربية ونشر اوهام النموذج التنموي و الحماية الاجتماعية الشاملة والحوارات الاجتماعية الهزيلة المردودية بالنسبة للطبقة العاملة والشغيلة...

- القوى السياسية اليمينية والاجتماعية الديمقراطية : تاثيت للمشهد السياسي والتبعية للمخزن

أما بالنسبة لليسار : يتسم بالضعف و العزلة عن الطبقات الشعبية ، الانقسامات وتشتت اليسار الماركسي.

ج- ردود الفعل الشعبية : الحراكات والنضالات

بفضل النضالات الشعبية السابقة والتي توجتها حركة 20 فبراير المجيدة عرف الوعي الشعبي تطورا هاما يتمثل في :

- نفور عارم من الديمقراطية المخزنية والمؤسسات المنبثقة عنها

- وعي متنام بان السلطة الحقيقية في يد المخزن وان الوزراء مجرد منفذين وان البرلمانيين يمثلون مصالح الأثرياء و النافذين في السلطة.

- وعي متقدم بان الحقوق تنتزع بالنضال في الشارع، في اغلب الأحيان وان التنظيم و الوحدة والتضامن واستعمال كل الوسائل الإعلامية ضرورة لإنجاح المعارك.

- دينامية وزخم في العمل الجمعوي مما مكن من تطوير مجتمع مدني ديمقراطي مكافح.

- انخراط الشباب في النضال وانتشار نوع من التوجس من الانتماء الحزبي والنقابي وسطهم.وكذا الانخراط الوازن والمتزايد للنساء في النضالات والحراكات الشعبية.

-ازدهار حركات وديناميات(حركات من اجل السكن ،حركات التجار المتجولين والفراشة ، حركات السلاليات، الحركة ضد غلاء فواتير الماء و الكهرباء ، حركة الطلبة(الطب)، الأساتذة المفروض عليهم التعاقد...)، هذه الحركات التي ترفع مطالب ملموسة لفئات شعبية معينة ، وخاصة شبابية وتتمتع بطول النفس، وباستعمال ذكي للإعلام وتنظيم محكم وباستقلالية عن القوى السياسية والنقابية التي تدعمها وبأشكال نضالية سلمية متقدمة : وقفات-اعتصامات-مسيرات...

ولقد اخذ الصراع الطبقي في هذه الفترة أساسا شكل حراكات لمناطق مهمشة من اجل مطالب اقتصادية واجتماعية (الريف، جرادة، زاكورة...) و ضد العطش و نضالات فئات معينة المعطلين نموذجا وحركة شعبية لمقاطعة منتوجات شركات احتكارية (افريقيا...).

3 – ما العمل إزاء هذه الأوضاع؟

نحن في النهج الديمقراطي العمالي نناضل على اربع سيرورات :

- سيرورة الإعداد للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والتي تم الإعلان عنها خلال المؤتمر5.

- سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية بهدف تنظيم وتطوير النضالات والحراكات العمالية والشعبية وحتى تأخذ الجماهير زمام امورها ومبادراتها بيدها من اجل حقوقها ومطالبها الاجتماعية والاقتصادية.

- سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية : وفي هذه النقطة بالذات تقدم ن.د.ع نسبيا في فهم تعقيدات بناء جبهة الطبقات الشعبية ، فلكونها جبهة ستنجز مهام مرحلة قد تطول وتعرف تطورات مفاجئة وسريعة في بعض الأحيان وهي مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي المنفتح على الأفق الاشتراكي ، فإنها جبهة ذات طابع استراتيجي . إن ضرورة التركيز على العدو الأكثر شراسة، في فترة معينة، وبناء أوسع تحالف ضده قد يفرض علينا بناء جبهات تكتيكية أوسع من جبهة الطبقات الشعبية ، لكن هذه الجبهات يجب أن تخدم مهمة بناء جبهة الطبقات الشعبية.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية والجبهات التكتيكية لن يكون نتيجة رغبة ذاتية لهذه القوة السياسية او الاجتماعية أو تلك، بل تتوقف على قدرة قوى سياسية واجتماعية على الاستجابة، في ظرف معين، لمتطلبات توحيد الحركة النضالية للجماهير الشعبية من اجل التغيير الديمقراطي التحرري من خلال بلورة الشعار الملائم و الشكل التنظيمي المناسب و الأساليب النضالية الفعالة ، غيران ما سبق لا ينفي ضرورة القيام بتجارب للعمل الوحدوي والجبهوي لان دروس هذه التجارب هي التي من شانها فرز القوى القادرة على الإجابة السديدة على متطلبات بناء جبهة الطبقات الشعبية

يتبع ص 13

استخدام المجالات البحرية: تحديات متجددة للأمن الدولي

محمد الموساوي

إن المجال البحري ، الذي طالما تم التقليل من شأنه في تغطية الشؤون الدولية ، بدأ يحتل مكانة حاسمة في الدبلوماسية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. تُظهر التوترات حول الولوج إلى موارد البحار والمحيطات مدى أهمية المجالات البحرية في حسابات الدول وفي حركية العلاقات الدولية المعاصرة. ويكفي الاستدلال ببعض القضايا الراهنة تشمل ما ترتب عن الحرب في أوكرانيا وأزمة الحدود البحرية في شرق المتوسط بعلاقة مع رسم الحدود البحرية وحرية الملاحة، و كذلك مفهوم المحيطين الهندي والهادئ كحدث مثال على أهمية المجالات البحرية في العلاقات الدولية.

وإذا كان التنافس قد انتقل الى تثبيت السلطة على البحار وتوسيعها بالنسبة لبعض الدول، فقد أصبح الأفق وراء الساحل بالنسبة للبعض الآخر مصدرًا للنمو وثروة يجب حمايته. في الوقت الذي تكتشف فيه العديد من البلدان قيمة "اقتصادها الأزرق"، فإنها تدرك نقاط ضعفها ، سواء من حيث استنفاد الأرصدة السمكية أو تأثير تغير المناخ على صحة المحيطات. ومهما كان الهدف المقصود، فإن تأمين مساحات أكبر من مجالات المحيطات وإدارة بحرية أفضل تفرض نفسها في العلاقات الدولية.

إن "إبحار" البحار، أي التركيز الذي توليه العديد من الدول على تطوير القوات البحرية الحديثة ، هو أوضح تعبير عن هذا الوعي. ونتيجة لتزايد المنافسة على الولوج إلى الموارد والسيطرة على طرق الاتصالات البحرية الرئيسية ، وسعت الصين بسرعة ملحوظة قدراتها البحرية من خلال جهود بناء غير مسبوقة.

ولكن بعيدًا عن مسائل الهيبة والاستحواذ على القوة الخاصة بالقوات البحرية ، فإننا نشهد إنشاء وتطوير أساطيل خفر السواحل المسؤولة عن الشرطة البحرية ومكافحة الجريمة في البحر. وبالفعل ، فإن استخراج الموارد الموجودة تحت سطح البحر تعرض المحيطات لتهديد متزايد بسبب الاستغلال المفرط. كما يؤدي الصيد غير القانوني إلى تدمير المخزونات العالمية ويمكن أن يصبح قريبًا مصدرًا مهمًا لأزمة غذائية. وقد تجتمع أسباب متعددة في منطقة معينة لاحتدام التنافس بين الدول، كما هو الحال في بحر الصين الجنوبي حيث تعد المنافسة على حقوق الصيد وكذلك احتياطيات النفط والغاز البحرية أحد المصادر الرئيسية للتوتر والصراع.

يسلط هذا المقال الضوء على التوترات بين السيادة الوطنية والتحديات العابرة للحدود، وبين المناطق الساحلية للمحيطات كمناطق اقتصادية خالصة وأعالي البحار كمشاعات عالمية. وتنضاف الى هذه المناطق مسألة أعماق البحار واستغلالها التي يمكن اعتبارها من الآن فصاعدًا قضية القضايا. في علاقة بانعدام الأمن البحري، تبرز أربع قضايا رئيسية في التسلسل الهرمي لمخاوف الجهات الفاعلة الرئيسية ومستخدمي البحار وهي: إضفاء الطابع الإقليمي على المجالات البحرية ، والملاحة والديناميات العالمية لإعادة التسلح البحري ، فضلاً عن استمرار القرصنة والقرصنة البحرية والسطو بالتوازي مع تطور الجريمة الزرقاء العابرة للحدود. تجب الاشارة أن المقال اعتمد بيانات من المراجع المذكورة في الهامش.

أقلمه البحار: المناطق البحرية اشكالات جديدة للأمن الدولي

على الرغم من تنوعها وشيوعها، فقد اكتسبت التوترات المتعلقة بالولوج إلى البيئة البحرية واستخدامها أهمية متزايدة في الاستراتيجيات الوطنية للدول. و هيب الضبط أصل تطوير الأدوات والجهات الفاعلة الرئيسية ، المدنية والعسكرية على حد سواء ، للأمن في البحر. إن " القومية الزرقاء" والتوترات حول استغلال الموارد البحرية (الأسماك والمعادن والطاقة) تولد القدرة على مضاعفة مناطق التوتر ، وذلك بفضل المطالبات التعسفية والتوسعات الإقليمية التي لا أساس لها من الصحة في غالب الأحيان.

وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحتفل بالذكرى الأربعين لتأسيسها في عام 2022 ، قواعد لتعيين حدود المناطق البحرية وكذلك حقوق والتزامات الدول الساحلية .مع ذلك، يجب الاعتراف بأن هذه الاتفاقية جد معقدة وأن دولا معينة قد تبنت تفسيرات مختلفة لها كما هو حال البرازيل و الهند والصين.

تميز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بين ثلاثة أنواع من الأراضي في البحر: المياه الإقليمية ، والتي تمتد 12 ميلاً بحريًا من الساحل ، والتي يصاحبها حق "المرور المسالم" للسفن التي تحمل أعلامًا أجنبية ؛ منطقة شرطة متجاورة ، تمتد لمسافة 12 ميلاً إضافية ؛ ومنطقة اقتصادية خالصة والتي تمتد حتى 200 ميل بحري (370 كم) من الساحل. ويأتي ترسيم هذه الحدود السائلة في مقدمة القضايا التي تؤجج الخلافات.

هذا الميل إلى الاستيلاء يعني أن مبدأ حرية البحار (الذي دافع عنه الفقيه الهولندي غروتيوس في القرن السابع عشر) يبدو موضع خلاف متزايد. ولذلك ، سعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الى إيجاد حل وسط بين هذا المبدأ والدول الساحلية الراغبة في تأكيد سيادتها على مناطقها البحرية. وبالتالي ، إذا تم الحفاظ على حرية الملاحة في أعالي البحار ، فإن إنشاء الحدود البحرية قد شجع النزاعات بين الدول الراغبة في زيادة إمكاناتها الاقتصادية والاستراتيجية وشجع ظاهرة إضفاء الطابع الإقليمي على البحار.

تمثل أعماق البحار، المرغوب فيها للغاية، تحديًا جيوسياسيا كبيرًا. تبنت فرنسا استراتيجية التمويل الكبير في فبراير 2022 (1) كما فعلت الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من قبل. تؤكد هذه الوثيقة أنه ليس من المهم فقط أن تكون قادرًا على التدخل في أعماق كبيرة جدًا ، ولكن أيضًا أن تكون قادرًا على مراقبة ما يحدث هناك ، لا سيما حول الكابلات البحرية والموارد المعدنية. كما هو الحال بالنسبة للفضاء الجوي والفضاء السيبراني ، تمثل الأعماق البحرية مجالًا للصراع المحتمل. إذ بسبب الموارد الطبيعية التي تحتويها - بما في ذلك المعادن النادرة - فإنها تثير المزيد والمزيد من الطمع.

الملاحة والتنافس على السلطة في البحر

تعمل الدول في جميع أنحاء العالم على تحسين قواتها البحرية وتكثيف أنشطتها في البحر ، بما في ذلك الصين التي حققت تقدمًا نوعيًا وكميًا في أداتها البحرية في غضون سنوات قليلة جدًا ، وكذلك الهند واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا. يتجه المنحى نحو إنتاج وحدات متعددة الأغراض تدمج التقنيات الحيوية الجديدة (الطائرات بدون طيار ، والروبوتات ، والذكاء الاصطناعي) المطلوب استخدامها في صراعات المستقبل.

تنتمي الصين الآن إلى مجموعة مختارة من القوات البحرية التي لديها حاملات طائرات (سيتم إطلاق ثالث قريبًا) وغواصات نووية. تشمل إنجازات الصين وتنفيذها لاستراتيجيات الصد والسعي لإضعاف الردع العسكري الأمريكي في المنطقة.. تشمل هذه المنافسات جهودًا للولوج إلى الموانئ ومرافق الرسو؛ فبينما تمتلك الصين حاليًا قاعدة بحرية خارجية واحدة فقط في جيبوتي ، فإنها تسعى جاهدة ، مثل روسيا و الهند ، لتوسيع وجودها في المحيطين الهندي والهادئ. الجديد في الأمر أن الصين تقترح شراكات اقتصادية - منية مع دول جنوب المحيط الهادئ ، والتي يحجم بعضها عن إقامة تعاون أمني أو بحري مع بكين.

استمرار ظاهرة القرصنة والسطو البحري

يتبع ص 13

تتمة مقال استخدام المجالات البحرية: تحديات متجددة للأمن الدولي

تظهر أحدث الإحصاءات أن القرصنة لا تزال مشكلة بحرية متكررة. تسعى الدول جاهدة لتطوير التعاون لمعالجة هذه المشكلة ، ولكن يتبين أنه من الصعب القضاء عليها، طالما أن الحلول طويلة الأجل موجودة على البر. على الرغم من انخفاض القرصنة على مستوى العالم ، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال مقلقة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، ولا سيما في مضيق سنغافورة و في المياه الفلبينية.

حظيت القرصنة قبالة غرب إفريقيا باهتمام دولي في أوائل عام 2010، وذلك بعد أن تراجع نشاط القرصنة قبالة الصومال والقرن الأفريقي عندما خمدت الأزمة في شرق إفريقيا - بفضل مجموعة من الدوريات البحرية الدولية وأفراد الأمن الخاص وإصلاح أنظمة العدالة الإقليمية (وقد تتغير الاوضاع نظرا للتوترات الجارية هناك مند مطلع 2022). الآن، يبدوأن هذه الظاهرة قد تحولت إلى خليج غينيا حيث تطورت عملية أخذ الرهائن للحصول على فدية بعد استنزاف النفط. يتم تصنيف الكثير من النشاط في غرب إفريقيا في الواقع على أنه سطو مسلح في البحر، وليس قرصنة ، لأنه يحدث في المقام الأول داخل المياه الإقليمية للدول ، في حين أن القرصنة بحكم التعريف تحدث في المياه الدولية.

كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم ، هناك مخاوف في خليج غينيا من أن المنظمات الإرهابية الإقليمية سوف تحاكي قراصنة دلتا النيجر وتتبنى تكتيكاتها ، وخاصة "بوكو حرام". في جنوب شرق آسيا ، تحولت الجماعات المتطرفة إلى القرصنة ، مثل جماعة أبو سياف الفلبينية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية ، التي هاجمت السفن في بحري سولو وسيليبس وأخذت أفراد طاقمها أو ركابها للحصول على فدية.

في هذا النمط ، تتغذى الجريمة والفقر على بعضهما البعض وتعاني المجتمعات الساحلية من العواقب. تحرم القرصنة والسطو المسلح المناطق الساحلية من فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية. إنها تعرقل الاقتصادات الإقليمية من خلال تعطيل الصناعات الأساسية مثل صيد الأسماك والسياحة ، مع رفع تكاليف المعيشة. هذه التكاليف الاقتصادية ، إلى جانب فرص العمل المحدودة

بالفعل ، تخلق حلقة من الجريمة التي هي سبب ونتيجة ثانوية للقرصنة والسطو المسلح.

صعود الصيد غير المشروع والجريمة الزرقاء

تغطي "الجريمة الزرقاء" العديد من الأنشطة غير المشروعة حيث أن البحر كوسيلة نقل منتشرة على نطاق واسع أصبح مطية لزيادة العديد من عمليات الاتجار: المخدرات والبشر والأسلحة والتزوير والأنواع البحرية المحمية.

الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم هو بلاء. إنه يضعف مخزون الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية ويظل تأثيره الاقتصادي مثيرًا للقلق. إنه يحرم مجتمعات الصيد من الدخل والوظائف ويمكن أن يهدد الأمن الغذائي لسكان بأكملها. تمثل هذه الظاهرة ما يقرب من 20٪ من المصيد العالمي السنوي. يتم صيد سمكة واحدة من كل خمس أسماك يتم صيدها بشكل غير قانوني ، مما يقوض الجهود المبذولة لمعالجة قضايا الصيد الجائر رسميًا. إن انخفاض مخزون الأسماك العالمية بنسبة 50٪ تقريبًا ، يقوي الضغط لمعالجة الصيد الجائر وسلوكيات الحكومات التي تشجعه.

ينبع الصيد غير القانوني بشكل عام من ضعف الإدارة المحلية ، ولكن أيضًا من نقص وسائل المراقبة والسيطرة على المناطق البحرية. ويؤدي انعدام الأمن في مواجهة أساطيل الصيد السرية إلى تفاقم هذه الخلل الوظيفي الذي يتطلب ، بشكل عام ، إنشاء معدات تتيح معرفة أفضل بالمجال البحري ، ووسائل تبادل المعلومات ، وكذلك تدريب أفراد معينين داخل وكالات الشحن المتخصصة.

المراجع:

مركز التوعية والتعاون للمعلومات البحرية ، "الاستعراض السنوي لعام 2021: أمن المساحات البحرية" (https://www.mica-center.org/publications/).

سي بويغر ، ت. إدموندز ، "الجريمة الزرقاء: تصور الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر" ، السياسة البحرية 119 ، 2020 (http://bueger.info/wp-content/uploads/2020/08/Bueger-and -Edmunds-2020-Blue-Crime.pd

تتمة مقال استخدام المجالات البحرية: تحديات متجددة للأمن الدولي

المنشودة ، كما يصعب بناء جبهة الطبقات الشعبية في غياب أجوبة سديدة لقضايا الهوية التي غالبا ما تستعملها الأنظمة السائدة والامبريالية لزرع التفرقة وسط الشعب الواحد . وقد استطاع ن.د الاستفادة من اجتهادات منظمة "إلى الأمام" ، بالخصوص، أن يطور مواقف متقدمة في المسالة الدينية والقضية الامازيغية وغيرها من القضايا الهوياتية، من اجل توفير الشروط الذاتية والموضوعية لبناء جبهة الطبقات الشعبية لابد من الارتكاز على حصيلة الجبهات الميدانية والتي تتطور إلى جبهة ديمقراطية .فما الجبهة الميدانية؟وما الجبهة الديمقراطية؟

- **الجبهة الميدانية:** هي التي تضم كل القوى المناضلة ضد المخزن .

- **الجبهة الديمقراطية :** يشكل اليسار عمودها الفقري

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية وكمدخل من مداخلها هي الجبهة الاجتماعية فهي المعنية حاليا بتوحيد القوى المناضلة والنضالات والحركات الشعبية لمواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني عبر:

-دعم النضالات العمالية والشعبية حول مختلف الملفات (الغلاء، العطش، الأراضي الجماعية والسلالية، فك العزلة، الخدمات الاجتماعية) و دعم الحركات الاحتجاجية الشعبية من اجل الحق في الصحة والشغل والسكن اللائق وضد الغلاء وضرب القدرة الشرائية المتدهورة أصلا للطبقات الشعبية

- دعم نضالات مختلف الفئات كالاساتذة المفروض عليهم التعاقد قصد الادماج في الوظيفة العمومية والنضالات الطلابية من اجل حركة طلابية موحدة في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب،و المعطلين من اجل الشغل و التصدي لسياسة النظام التفقيرية والتقشفية وضد الإجهاز على التعليم كمرفق عمومي أساسي لأبناء وبنات الجماهير الكادحة.

- الساهمة في بناء حركة نسائية تناضل بالأساس من اجل المطالب الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للنساء العاملات والكادحات والنضال من اجل المساواة الفعلية على كافة المستويات مع ضمان الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم.

- المساهمة في بناء حركة امازيغية والنضال من اجل تفعيل ترسيم اللغة الامازيغية والنهوض بالثقافة الامازيغية ، والنضال من اجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية الفيدرالية التي تضمن استفادة المناطق ذات الخصوصية من ثرواتها وازدهارها.

- الاهتمام بالبيئة وفضح تدميرها(تدمير الفرشة المائية ، تلويث الأنهار والبحار، تقليص مساحات الغابات...

ما المطلوب حتى تقوم الجبهة الاجتماعية ببدورها؟

- تفعيل نضالها وفق برنامج متفق عليه لتجاوز النضال الموسمي.

- توسيعها وانفتاحها على مختلف القوى المستعدة للنضال ضد التغول المخزني والهجوم الرأسمالي.

- توطينها في المناطق و الأحياء الشعبية والارتباط بالمشاكل اليومية للجماهير الشعبية وتوجيهها ومساعدتها على تنظيم صفوفها والتخطيط لمعاركها.

- تنويع أشكال النضال

- بناء حركة نقابية قوية عبر توحيد النضالات العمالية داخل نفس المصنع أو الضيعة أو القطاع وتفعيل التضامن المادي المعنوي و الوحدة النضالية في أفق الوحدة التنظيمية

+++++

مالمطلوب حاليا من اجل تجاوز الوضع الاجتماعي المأزوم

هناك عدة مداخل

اولا المدخل السياسي

مواجهة تغول الدولة البوليسية عبر

- فضح كل الممارسات القمعية وتشكيل لجان المتضررين من المعتقلين السياسيين ومعتقلي ذوي الحقوق الاجتماعية

- تنظيم حملات من اجل إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والمطالبة بجبر الضرر الذين تعرضوا للظلم وللمحاكمات الجائرة

-تشكيل ملف مطلبي وتتولاه الحركة الحقوقية الجمعية والمنتدى وباقي الجمعيات المناضلة.

ثانيا المدخل الاجتماعي

خطة عملية لمواجهة الغلاء ذات شقين

+ - الشق الوطني اختيار مواد على الصعيد الوطني. طرح مطلب الزيادة في الاجور وتخفيض الضرائب المباشرة والغير مباشرة و تاميم لاسامير.... تتولى هذا الشق النقابات والاحزاب السياسية والجبهة الاجتماعية.

+ - الشق المحلي ويتضمن لائحة مطالب ساكنة الاحياء الشعبية او المدن الصغيرة حول غلاء المواد الاساسية. مشاكل النقل وتدهور القدرة الشرائية وغياب الاستثمارات الحلية وتفشي البطالة. وتتولى طرح هذه المطالب وصياغتها الاحزاب بمعية الساكنة وتساهم الجبهة الاجتماعية ولجان الجمعية المغربية لحقوق الانسان المهتمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية المعطلين.

-خطة مواجهة الجفاف والعطش في البوادي لدعم سكانها في نضالهم من اجل الحق في الماء والدعم العمومي.

غرق في السراب

عائشة جرو

الواحة الزاهية تلوح لي
من لهاث صحراء كانت متسربلة
بالذهب المذوب على جمر عرق منهوب
أناملها ورد بلدي مهرب
صحراء تتربص بها الدروب
تتسع وتفغر لها أنياب
الجيوب
تمتلأ برنين يكفن أغنيات الحصادين
يسيل الذهب الفضة
الوطن المصبوب
نحو مجرى
جيوب
لم يلفحها الهجير
لم تظمأ يوما
لماء
لم تتذوق حكمة شاي العصر
وما أسر به
النعناع للياسمين
في أماسي المزارعين
لم تتعثر بالحصى في حلق أحلام الصائمين
لم تتلذذ بشقاء الفرح
في رغيف الفلاحين
لم تجرب أن تكون نخلا
شامخا
يغازل غيمة متمنعة
يقف
ألبان' الذي قد يمحي ولا ينحني شاهدا
نخل لم يخن يوما ود ا
والجيوب كهوة البلاد
لم تجرب أن يكون صدرها برحابة المدى
تؤلمني أصابع الوطن المبتورة
تؤلمنني "إميضر"
يوجعني بهاؤك المسكوب بسخاء للمغتصبين
جبين الصحراء مرصع بلجين
مسروق يساقط رطبا في
بنوك متوغلة في دم المساكين
بعيدة نائية في البلاد الخضراء
لا تعرف عن الصحراء
سوى الجمل و الخيمة
وبطاقة بدويات موشومات الجباه
واسراب الرعاة
هي الثعابين اتخذت من أمنياتها وكرا
عيونها تنزف
تقطع العباب
وتغرق تغرق في كثبان
لم يتبق منها سوى نخلة
تذوب في رملها المصاب
بنعيق الغراب
تحمل جثثا
دواب على الدواب
لأقاصي قسوة تيه المدن
تتسلق ناطحات العذاب
تبيض وساخة جدران الترف
تغطس في شاشات المجاري
تدير ظهرها للشموس
تحرس حدود اللصوص
تنصهر في لهب وصقيع الصفيح
وتلوح الواحة المنسية لي
تلوح لها أنفاسي المتقطعة
نغرق سويا في السراب

العصافير تموت في الجليل

-نلتقي بعد قليل بعد عام بعد عامين و جيلْ.. و رَمَتْ في آلة التصوير عشرين حديقةْ وعصافيرَ الجليل. ومضتْ تبحث، خلف البحر، عن معنى جديد للحقيقة. - وطني حبل غسيل لمناديل الدم المسفوك في كل دقيقةْ وتمددتُ على الشاطئ رملاً.. و نخيلْ. هيَ لا تعرف يا ريتا! وهبناك أنا و الموتُ سرّ الفرح الذابل في بابِ الجماركْ وتجدّدنا، أنا و الموت، وفي شبّاك دارك. وأنا والموت وجهان لماذا تهربين الآن من وجهي لماذا تهربين؟ ولماذا تهربين الآن ممّا يجعل القمح رموشَ الأرض، ممّا يجعل البركان وجهاً آخراً للياسمين؟. كان لا يتبعني في الليل إلاّ صمتها حين يمتدُ أمام الباب كالشارع.. كالحيّ القديمْ ليكن ما شئت -يا ريتَا- يكون الصمت فأساً و براويز نجوم أو مناخاً لمخاض الشجرةْ إنني أرتشف القُبلَة من حدّ السكاكين، تعالي ننتمي للمجزرةْ!..

الثقافة والتغيير

نص بلا عنوان

نور الدين موعابيد

في الشعر،دائما،ما يوسع الأحداق..فلنوزع الأقداح،ولنتبادل الأنخاب..لدينا ما يكفي من شقائق البلسم والترياق،وليس يعنينا أن نكون كما سميح القاسم حين "جعلوا جرحه دواة،فكتب شعره بشظية،وغنّى للسلام !."..إنك أيها الشاعرُ المتراسُ لَتجاوِرُ الآلهة تجترح

الخوارق،ترفض أن تنكس البيارق..ومن رحم المعاناة ينبعث الرفاق نظير طائر الفينيق،فلا شاخَ الشهد، ولا ترهل النهد.. هكذا عليك أن تحيا...وتحيا من وجهك الوضّاح وثغرك الباسم،بل من وهجك تتدفق الشلالات والسيول،وتصهل الخيول،فتندحر الفلول...

أمهليني أيتها المنون،و إنْ طوّحت بيَ الظنون ..حتى" يأخذ القوسَ باريها"..فلم يعد لي بين الغجَر موطِئُ قدم..،لكن ما أملكه من نهم /شبق الحياة،يخلق من عدم.. لا تحترق، وإنما اخترقْ،لا تبالِ باتساع الخرق على الرتق.. ماذا ينوؤك يا صاحبي ،ويسوؤك لو أنك ضمخت بعض الأماني،وعزفت من ثمة سمفونية التباهي،فأنت والشمس قمينان بالتماهي..؟!..وقبل أن تنفد ذبالة الشمعدان،أعززْ علينا أن نراك طريدا،شريدا ..وقد عهدناك في الآصال والأماسي شهيدا،تتصدر أعمدة الجرائد، وبيانات الجمعيات الإنسانية،فتكتب الأيامُ ما تملي..

هي ذي كلماتك تتحول إلى كَفّيْن،و هو ذا دمعك غدا دما فائرا، يجيب من ظل حائرا ف"لا تقرأ وصيتك الأخيرة والسلام"،بعد أنِ اصطحبت الغمام..طبْ رغدا،وسعْدا ،فحسبك نسج الجدائل وردا..لا الأشواك تدميك،ولا الدجى يجرؤ على أن يجردك من ثرياك الزاهرة،طالما عيون رفاقك ساهرة..مهما كانت قوى أعاديك قاهرة..أنت السنيّ،البهيّ،العصيّ بلا هوادة،على الابتذال،المؤمن حتى النخاع بالنضال،المستظر،المستطرف..فَلْنمشِ الهوينى في الحال والمآل.فنحن لغيابك طعم الحضور،ولحضورك سمْت العبور كما زوبعة الدهور..ومع ذلك تأبى إلا أن تشاكس وتماسك،تتفيّأ وارف ظلال الأيك،أو تصوغ عقود النيزك،وضفائر الليلك..لكن صوتا يهمس؛هو ظل ومرآة؛إذ يزامِنك ويصدقك..سنتقاسم الخبز والزيت،كما تقاسمنا التراب والبيت..ف"ليس منا من يحايد"،نحن مرجع مَن يعاني ويكابد..فهل لك سوى أن تنخرط وتساند؟!

كفكف دموعك،يا لوركا،واذخر آهاتك،حيّ عودة الفودكا..فهم ما أفلحوا في أن يخذلوكَ؛إذ لم يمت التاريخ،نحو ما حاولوا عبثا أن يوهموكَ،فدونك تدفق الفولكا..

تسضتيف هيئة تحرير الجريدة الرفيق ادريس عدة بصفته مسؤولا نقابيا وأحد كوادر الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ونقابة المياه والغابات. لكن أيضا بصفته السياسية كمناضل في النهج الديمقراطي العمالي ساهم في عدة تجارب نضالية في الواجهة الاجتماعية.نتدارس مع الرفيق ادريس واقع ومستجدات الوضع الاجتماعي ودور المركزيات النقابية وافاق النضال الديمقراطي في ظل وضع عام متأزم ودقيق جدا.

1 من موقعك كمناضل نقابي ما تقييمك للوضع الاجتماعي في بلانا؟

في البداية أشكرجريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة، وأؤكد ما أضحى معروفا لدى الجميع: فالوضع في البلاد مطبوع بتفاوتات اجتماعية ومجالية خطيرة لا تخطؤها العين المجردة، كما تنطق بها التقارير الدولية، وحتى التقارير التي تصدر عن بعض مؤسسات المخزن،هكذا لازال التفاوت بين الجهات صارخا والشرخ بين الحواضر والبوادي عميقا.والبون شاسع بين هوامش المدن الكبرى ومراكزها،كما يشكل الاستغلال الطبقي المتوحش،ونهب الموارد والثروات الوطنية صفة ملازمة لواقع مريريسائل شعارات الدولة المخزنية، وبرامجها الترقيعية.إذ لازال مغاربةالبوادي البالغ عددهم 13,5 مليون مواطن يعيشون التهميش والامية والفقر والبطالة، رغم أن العالم القروي يشكل مصدرا لما يعادل 43% من الثروات الوطنية.ولا زالت المناطق الجبلية التي تضم 70% من الاحتياطي المائي تعيش تحت وطأة عطش مزمن، بسبب سرقة هذه المياه، وتوالي سنوات الجفاف،ناهيك عن كون العالم القروي يضم الى اليوم 79,4 % من فقراء المغرب،يشتغلون في مجال الزراعة في علاقات شغل هشة،أو فلاحين يكدحون في استغلاليات فلاحية آخذة في التقلص بفعل الإرث، والتناقص بسبب الزحف العمراني.كما يتحمل العالم القروي القصط الاوفى من التبعات الخطيرة لتصفية الخدمات العمومية من تعليم وصحة وغيرها وكذا واقع العزلة الدي تعاني منه ساكنة المناطق الجبلية خصوصا.ولازالت وضعية الفلاحين الكادحين تنحدر من سيء الى أسوء بسبب سياسات فلاحية طبقية،أضحت اكثر شراسة مع المخطط الأخضر وخلفه الحالي الجيل الاخضر،الذي يواصل المنحى التدميري للتربة والمياه وسحق الفلاحين الصغار والفلاحة الاسرية،تحت وطأة غلاء الاعلاف والبدوروالاسمدة والمحروقات وفوضى الأسواق،وهيمنة المضاربين عليها،وتفشي المنازعات العقارية بسبب هشاشة الوضعية القانونية للأراضي، وتوالي مواسم الجفاف وتجفيف منابع المياه واستنزاف الفرشات المائية، في مقابل ذلك استفاد الملاكون الكبار من تفويت 140 الف هكتار فلاحية إضافية من املاك الشعب (وينتظرون تسلم 700 الف هكتار أخرىسيتم انتزاعها من فلاحي الجماعات السلالية الفقراء)مما ادى الى استفحال فلاحات أحادية تصديرية مدمرة للبيئة،على حساب مقومات فلاحة وطنية تضمن السيادة الغدائية لبلادنا.

على نفس الخطى وبسرعة يسير المخزن، من خلال استراتيجية غابات المغرب 2020-2030، نحو احداث اختراق غير مسبوق بتجريد الساكنة المجاورة للغابات من حقوقهاالتاريخية ووضع المجال الغابوي،موردا طبيعيا وعقارا،رهن اشارة التحالف المهيمن اليوم في العالم القروي (أي الاقطاع والرأسمال التبعي والشركات متعددة الاستيطان بالإضافة لأثرياء الخليج)،حيث تضع الاستراتيجية الجديدةبين أيدي هؤلاء المفترسين 120 ألف هكتار من اجود الغابات لاستغلالها واعادة استغلالها وستجعل من احتلال ونهب العقار الغابوي أمرا مسيرا، بعد تعديل الترسانة القانونية التي تحد من ذلك،كما تضع هذه الاستراتيجية الآلاف من نقط الجدب السياحي والمنتجعات الطبيعية ومحميات القنص والمصائد تحت تصرف هؤلاء المفترسين،بعد انتزاعها من اصحابها الشرعيين بداعي تشجيع السياحة الإيكولوجية، وتحت شعار جعل الغابة اكثر إنتاجية ومردودية.

ودائما فيما يهم اوضاع العالم القروي لا يجب أن ننسى احوال ملايين الصيادين التقليديين وعمال البحر على امتداد 3500 كلم من السواحل، يشتغلون في ظروف اقرب الى العبودية،لدى خدام المخزن الذين يحتكرون رفقة شركائهم الأوروبيين استغلال وتسويق ثروة سمكية هائلة يتم انتزاعها من مجال بحري مساحته 1,1 كلمتر مربع.

ومن مظاهر الازمة الاجتماعية المزمنة في بلادنا،ما يشار اليه عادة بالتفاوتات الجهوية التي تتكشف ولو بشكل عام،من خلال حجم ميزانيات الاستثمار العمومي المخصصة لكل جهة، نسبة لعدد سكانها، وقياسا على حجم الخصاص المتراكم فيها،على صعيد البنيات التعليمية والصحية والاجتماعية والبنيات التحتية عموما.

ويأتي موضوع البطالة كذلك ليكشف نتائج السياسات الطبقية الكارثية على شبابنا؛حيث بلغت بطالة خريجي المعاهد والجامعات 26% وخريجي التكوين المهني 24% وتعكسها كذلك مغادرة 8000 اطار عالي سنويا لأرض الوطن.وتشكل بطالة الشباب عموما 2,8 ضعف المعدل الوطني للبطالة.وذلك ما يسفه مراهنة الدولة المخزنية على الحد من البطالة،عبر الرفع من نسب النمو السنوية،بدليل تراجع عدد مناصب الشغل الاضافية التي كانت تنج عن تحقيق نقطة واحدة في نسبة النمو الاقتصادي، من 23 الف منصب شغل سنويا مقابل كل نقطة،ما بين سنة 2000 و2006، الى 15 الف منصب شغل فقط مقابل كل نقطة ما بين 2012 و 2018. هذا مع العلم أنه لازال 16من أصل 10 مليون و 800 الف مغربي نشيط مشتغل، يعملون بدون أجر.

على مستوى الاوضاع في الحواضر،يبرز جليا ان اوضاع العمال والكادحين الذي يقيمون في الأحياء الهامشية والكاريانات، في حواشي المدن الصناعية والمراكز الحضرية المتواجدة في المناطق الفلاحية الكبرى تكاد لا تختلف عن نظيرتها في المناطق النائية،حيث تتركز بشكل مكشوف كافة مظاهر الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي والتردي البيئي والثقافي،وتشكل هذه التجمعات السكانية تجليا لنتائج الاختيارات الطبقية للمخزن،وما آلت اليه سياسات وبرامج ما يعرف بإعادة هيكلة الاحياء العشوائية واعادة الإيواء والاسكان وبرنامج فوكاريم ومدن بدون صفيح وتشجيع السكن الاقتصادي وغيرها من المخططات التي شكلت ولازالت فرصة ذهبية لنهب المال العام، ومطية لسرقة أراضي الجماعات السلالية في الحواضر،دون ان تحقق الإسكان اللائق لملايين العمال والكادحين لحمايتهم من حملات الإفراغ والتشريد والهدم التي تلاحقهم.

فيما وصلت أوضاع الطبقة العاملة وباقي فئات الشغيلة مستويات غير مسبوقة من التردي بسبب تجميد الأجر، التي لم تتأثر إيجابا بالزيادات الهزيلة، مقارنة مع الارتفاع الصاروخي للأسعار الذي التهبت في السنوات الاربعة الأخيرة،وكذلك بسبب تفويت الخدمات الاجتماعية للقطاع الخاص الدي جعل من هذه الخدمات مجالا للمضاربات والنهب المباشر لمداخيل الأسر المغربية.

كما تعاني الطبقة العاملة مرارة التسريحات الفردية والجماعية التي تفاقمت خلال جائحة كورونا بفقدان ازيد من 800000 منصب شغل،فضلا عن انتشار الشغل الهش الذي ينعدم فيه الحد الادنى للأجور على هزالته، بل تنذر فيه شروط الصحة والسلامة، ما يعني ان الطبقة العاملة لا تبيع اليوم قوة عملها فقط بل أضحت تقايض سلامتها وأرواحها،مقابل أجور هزيلة، غير مضمونة وغير قارة.

2 أمام هذا الواقع ماهي حظوظ نجاح الدولة في ترويج وهم الدولة الاجتماعية ؟

في غياب بدائل شعبية جدرية، سيكون بإمكان الدولة ترويج شعاراتها الجوفاء وحلولها الزائفة، بعض الوقت،وارشاء بعص النخب وحتى بعض الفئات الاجتماعية، في محاولة تحييدها من حلبة الصراع الا أن هول الخصاص والفقر في بلادنا لا يمكن ان تخفيه جلبة الشعارات،وان البطون الجائعة لن تنام إلى الابد على نغمات الكلام المعسول .فالواقع لا يرتفع ومقاومة شعبنا حتى وان باتت اقل ضراوة بعد ضرب حراكي الريف وجرادة وقبلهما عشرين فبراير،فان جمراتها لازالت متقدة تحت الرماد جاهزا لإحراق مشاريع الوهم المخزنية.

3 أي رهان على الحوار الاجتماعي في خضم هذا الوضع الاجتماعي العام؟

كما تعلمون ظلت نتائج الحوار الاجتماعي في بلادنا مند بداياته الأولى في منتصف التسعينات حبيسة لتقديرات الدولة والباطورنا وللظرفية الاقتصادية والسياسية العامة، أمام تراجع قوة النقابات خصوصا منذ مطلع العشرية الأولى من القرن الحالي،والتي كان من مظاهرها محدودية نجاح الاضرابات العامة التي تمت الدعوة لها في تلك الفترة بسبب ضعف التنقيب والتخاذل والتشتت النقابي وهيمنة القيادات اليمينة والمحافظة والفاسدة على المشهد النقابي، مما أفقد النقابات شيئا فشيئا استقلاليتها الفعلية عن الدولة والأحزاب الإصلاحية والباطورنا،إلى أن وصلنا إلى الوضع الحالي حيث يبدو تأثير المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية،شبه منعدم في واقع الصراع، وبالتالي في صنع نتائج الحوار الاجتماعي، التي أضحت محكومة بالسياق العام وبحالة الشارع، الدي لم يعد للنقابات حضورا مشهودا فيه،ليتحول الحوار الاجتماعي،من مناسبة كانت تسعى فيها النقابات التقليدية لمقايضة السلم الاجتماعي وتحييد الطبقة العاملة من ساحة النضال الديمقراطي مقابل تحقيق مكتسبات محدودة الاثرلفائدة الاجراء تهم الأجور خصوصا، لتتحول اليوم جولات هذا الحوارالى مناسبة تستغلها الباطرونا ودولتها لابتزاز الطبقة العاملة وعموم الاجراء،عبر دفعها من خلال من يتحدثون باسمها، للقبول بالتراجعاتالمريعة عن مكتسباها التاريخية، في مجالات الشغل والتشغيل والأجور والحماية الاجتماعية والترقيات والتقاعد والحريات النقابية،وهكذا اصبح هذا الحوار الاجتماعي مناسبة تتكرر فيها محاولات جر القيادات النقابية للقبو العلني بالتراجعات فيما يخص قانون الشغل والتقاعد وضرب الحق في الإضراب والحق في تأسيس نقابات العمال المستقلة، وكدا إبعاد الحركة النقابية عن النضال من أجل الرد على السياسات الاجتماعية اللاشعبية ومناهضة الاستبداد ومساندة المطالب والاجتماعية والديمقراطية لشعبنا واحتضان نضالات المعطلين وباقي ضحايا سياسات الاقصاء المخزني،إلى غير ذلك من واجهات النضال التي أصبحت للأسف الشديد، جزء من ماضي الحركة النقابية في بلادنا،وهو ما يحرم الشعب المغربي من احد اكبر أدوات النضال الجماهيري الي أطرت كفاحه لعقود من أجل مغرب الحرية والعيش الكريم .

4 ذكرت ضعف الحركة النقابية واثر دلك سلبا على نتائج الحوار الاجتماعي ،ألا يسائل هدا الوضع الواقع النقابي في بلادنا؟

ان اوضاع النقابات مزرية للغاية وهي أوضاع غير مسبوقة في تاريخ الحركة النقابية في بلادنا،حيث بلغت من الضعف والتشتت وفقدان المصداقية، مبلغا أفقدها تأثيرها الفعلي في مجالات تواجها التقليدية وجعلها على في مواجهة خطر الانقراض،ودفعها

يتبع ص 16

الحزب الشيوعي السوداني في بيان تضامني مع الشعب الفلسطيني

يعلن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني عن تضامنه الكامل مع نضال الشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال، ومن اجل اقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

في هذه الأيام، نشهد ما تقوم به دولة الاحتلال بالتصعيد في الشهور الماضية وتمارس أبشع أشكال الاضطهاد والقمع بحق المواطن الفلسطيني يومياً ودون مسائلة، فالحكومة الاسرائيلية وأذرعها العسكرية المختلفة بما فيها مليشيات المستوطنين ومنظماتهم وعناصرهم الارهابية تتعمد اشعال الحرائق وزراعة الموت وممارسة أبشع أشكال الاضطهاد للمواطن الفلسطيني سواء ان كان ذلك في الضفة الغربية او غزة او في ما خلف الخط الأخضر.

في هذه الأيام نعلن عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني وندين ونستنكر الجرائم وعمليات القتل المنهجة التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، ونؤكد على أهمية التضامن العربي والأممي مع نضال الشعب الفلسطيني في هذه الفترة الحرجة.

ويهمنا كذلك أن تقف الشعوب العربية وكل القوى المحبة للسلام مع عدالة القضية الفلسطينية، ومع طلب السلطة الفلسطينية بالانضمام كعضو كامل في الامم المتحدة.

وبهذا نطلب وندعو كافة القوى المحبة للسلام وبشكل خاص الحركة الشيوعية العالمية من الاحزاب الشيوعية والعمالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف الجرائم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على أيدي العصابات الصهيونية.

- عاش نضال الشعب الفلسطيني.
- النصر للشعب الفلسطيني.
- عاش التضامن الأممي.

تتمة الحوار

إلى هامش الحراك الاجتماعي،بعدما تحول أغلبها إلى فضاءات للتربية على الانتهازية والوصولية، وبعدما تكشفت ارتباطات بعضها الوثيقة بأجندات المخزن والباطرونا، وتورطها في التعاون الطبقي والانحيازالسياسي المكشوف لأحزاب اليمين المخزني،لذا فمن السذاجة أن ننتظر تغيرا تلقائيا في أوضاع هذه النقابات دون مساهمة فاعلة ودور رئيسي لقوى اليسار المؤمن بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة ،دورها الحاسم من أجل إنجاز مهام التحرر والاشتراكية،وكذا كل القوى الديمقراطية التي تراهن على دمقرطة الدولة والمجتمع، وعلى دور الطبقة العاملة في جر قاطرة التغيير الديمقراطي في بلادنا، وهذا ما يحيلنا على الاعتقاد بأن أزمة الحركة النقابية ببلادنا،في جزء مهم منها،هي امتداد وانعكاس مباشر لأزمة القوى اليسارية والديمقراطية، وأن هذه الأخيرة مطالبة بالعمل على استعادة ارتباطها بالحركة النقابية، لان وجودها وتأثيرها في هذه الحركة هو ضامن خروج النقابات من عجزها، وذيليتها للمخزن، وإنهاء تعاونها الطبقي مع أعداء الطبقة العاملة، وأنا لا أرى مخرجا غير دلك لافتكاك النقابات العمالية من يد الطابور الخامس، حتى تستعيد النقابة دورها في تأطير النضال الاقتصادي للطبقة العاملة والمساهمة في احراز التغيير الجذري الديمقراطي في بلادنا.

5 وفي هدا الاطار كيف تقيمون أداء النهج الديمقراطي العمالي وباقي القوى اليسارية والديمقراطية؟

على العموم وبكل صراحة، أداء القوى اليسارية والديمقراطية ضعيف ومشتت وفاقد للبوصلة، ومنها من نجده متورطا في التغطية على الفساد والبيروقراطية النقابية،إلا أنه في اعتقادي ودون مبالغة يبقى النهج الديمقراطي العمالي، هو الحزب السياسي الأكثر التصاقا بقضايا ومعارك الطبقة العاملة، وبالتي الأقدر على إطلاق نقاش مسؤول بين القوى والفعاليات اليسارية والديمقراطية،حول واقع الحركة النقابية ومباشرة نقد موضوعي بناء وجريء لها، وكذا نقد ذاتي بنفس الجرأة والحزم، يضع الأصبع على أسباب انتكاسة الديمقراطيين في الحقل النقابي، على أن يؤول هذا الحوار إلى طرح إجابات عملية موحدة،توجه وتحفز أداء المناضلات والمناضلين الديمقراطيين النقابيين، للعمل من أجل فرض الوحدة النضالية للطبقة العاملة،وإعادة ربط هذه الأخيرة بحاضنتها المجتمعية عبر تفعيل التضامن العمالي وخلق الالتفاف الشعبي اللازم، حول معاركها والسعي بكل تصميم لتحقيق الوحدة النقابية التنظيمية للطبقة العاملة ضدا على إرادة التقسيم المخزنية وطموحات البيروقراطيات الفاسدة التي استأسدت في ظل التشتت النقابي القائم.

6 عطفا على ما سبق وبما ان الحركة النقابية توجد اليوم بعيدة عن المطالب الشعبية المتعلقة بالتشغيل والخدمات الاجتماعية وفك العزلة عن المناطق النائية وغيرها.كيف يمكن تصور تنظيم دينامية النضالات الشعبية حول هده القضايا ؟

عادة ما تنفجر المعارك حول هذه القضايا على الصعيد المحلي أو الفئوي وغالبا ما يتعلق الأمر بمناطق نائية ونضالات اجتماعية على هوامش المدن الكبرى وبمجموعات متضررة منسجمة فئويا فقط، تتزعمها قيادات تنقصها الخبرة في إدارة الاختلافات التي تنشأ داخل هذه الحراكات الشعبية،وتدبير الصراع مع السلطة، انطلاقا من تقدير صحيح لميزان القوة، وكما تفتقر لرؤية إيجابية للعلاقة مع محيطها المكون من القوى الديمقراطية واليسارية وكافة القوى المناضلة، مما يسقط هذه الحراكات في التأكل بفعل الاستنزاف والانعزالية، ليسهل بعد ذلك الالتفاف على مطالبها وقمعها، وهنا تبرز الحاجة الى عمل يعكس هذا الوضع السيزيفي لهذه الحركات الاحتجاجية، بجعلها متضامنة ومنفتحة على بعضها البعض وعلى داعميها المفترضين، وتسييد علاقات ديمقراطية داخلها، والجبهة الاجتماعية المغربية يمكن ان تشكل إطارا ملائما لإنضاج هذه الحركات،ومساعدتها على تحقيق مطالبها الآنية، وجعلها تساهم في ترجيح ميزان القوة، من أجل فرض بديل وطني شعبي ديمقراطي، يضمن الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وكافة حقوق الانسان في كل ربوع الوطن.

من وحي الأحداث

لا حياة مع اليأس فلنتسلح بتفاؤل الإرادة

الحبيب التيتي

ونحن نحيي الذكرى 52 لتأسيس منظمة إلى الأمام بعقد ندوة سياسية تبحث في موضوع تأزم الوضع الاجتماعي والبحث عن ما هو المطلوب. في هذه الندوة تقدم الرفيق رئيس الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بمداخلة هامة نقل فيها رأي الجمعية وقدم تشخيصا للواقع بكثير من المرارة والإحساس باليأس من إمكانية تغيير الواقع نظرا لتغول الاستبداد والاستغلال. كانت كلمته تحمل الكثير من الواقعية الجارحة عندما تشخص انتشار البطالة وسط الشباب حامل الشهادات وغيره من الباحث عن الشغل المنتج والقار وواقع تملص الدولة من واجب خلق فرص الشغل ومحاربة البطالة.

فمن خلال هذا التشخيص نفهم اليأس والإحباط الذي أصاب الشباب ونفهم انتشار موجة البحث عن الحلول الفردية بغض النظر عن جدواها وقد تفاقمت موجات الارتماء في قوارب الموت للهجرة إلى أوروبا حتى ولو كلف ذلك الشباب أرواحهم وتحولت أجسادهم إلى مصدر غذاء للأسماك. لقد سدت كل أبواب ومنافذ الأمل وأصبح المغرب سجنا كبيرا أغلقت أبوابه على الشباب.

تحمل كلمة رئيس جمعية المعطلين حاملي الشهادات رسالة أخرى وهي التي على القوى المناضلة أن تعتبرها توجيها للمبادرات والعمل الايجابي بدون تماطل أو تسويف لان المأساة لم تعد تحتمل ذلك. ولذلك فإننا نستوعب من خلال هذه الكلمة بان المغرب هذا البلد الغني بخيراته ومنها سواعد وعقول شبابه يوجد في وضعية إعاقة سياسية واجتماعية خطيرة للغاية والمسؤول عنها هو النظام القائم الذي يبدر هذه الثروات ويفرط ويرهن مستقبل هذا البلد للشركات والمؤسسات الامبريالية ويطبق سياستها اللاشعبية واللاوطنية ويهرب الثروات إلى الخارج ويتخلص من فائض جيش الاحتياطي للعمل بتركه يغرق في مياه البحر. تبعا لذلك نستنتج أن معضلة الشغل ومحاربة البطالة تبدا من هذه النقطة السياسية وهي ربط كل النضالات الشعبية والحراكات الجماهيرية بما فيها تلك التي تطالب بالشغل او تناضل ضد الطرد التعسفي وضد هشاشة الشغل من اجل ان تصبح حركة نضالية شعبية قوية ومتينة توفر موازين قوة تمكن من انتزاع بعض المكتسبات الجزئية أو المؤقتة في الشغل وتوفر شروط القضاء على نمط إنتاج الرأسمالية التبعية ببلادنا وبناء نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متمركز على الذات ويسمح بتحقيق المطالب المشروعة لجماهير شعبنا وينتزع ملكية وسائل الإنتاج من يد الطفيليين واللصوص.

أن النضال ضد البطالة ومن اجل الحق في الشغل هو نضال شعبي وهو ذو طبيعة سياسية أولا وقبل كل شيء. وأدوات خوضه هي التنظيمات الذاتية للجماهير المتضررة ومنها جمعية المعطلين حاملي الشهادات وغيرها من التنظيمات الجماهيرية وعلى هذه التنظيمات أن تنسق نضالاتها وان تحشد أقصى ما تملكه من الطاقات وعلينا نحن في الحزب المستقل للطبقة العاملة أن نكون السند والداعم وان ننخرط في صفوفها ونقويها ونحافظ لها على زخمها ونحصنها حتى تنتزع مطالبها المشروعة. علينا أن نمدها بتفاؤل الإرادة والذي لولاه لساد اليأس والإحباط.